المحتويـــات

	الصفحة
الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية	15
نظرة عامة	15
التطورات الاقتصادية	16
أداء الناتج المحلي الإجمالي	16
الأسعار	21
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	23
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	24
صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد	28
التطورات الاجتماعية	29
السكان	29
التعليم والبحث العلمي	31
الصحة	37
العمالة	39
ملاحق الفصل الثاني : (1/2)-(16/2)	41

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

انعكس تواصل نمو الاقتصاد العالمي، مع استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عالية في عام 2005، على النمو الاقتصادي في الدول العربية والذي بلغ معدله بالأسعار الجارية 21.4 في المائة، لتتجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ولأول مرة، مقدار تريليون دولار في ذلك العام. وفي المقابل استمرت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في غالبية الدول العربية مع ارتفاعها بدرجات طفيفة في عدد من الدول إثر ارتفاع حجم الطلب المحلي، وزيادة أسعار الواردات، إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بظروفها المحلية. وشهدت الدول العربية تحسناً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز معدل نموه بالأسعار الجارية 9 في المائة في غالبية الدول العربية.

ولا تزال مساهمة الصناعات الاستخراجية تستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة حوالي 38.8 في المائة. وتحتل قطاعات الخدمات المركز الثاني في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة 36.8 في المائة، تليها الصناعات التحويلية بنسبة 9.8 في المائة، ثم الزراعة بنسبة 6.7 في المائة.

وفي جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت أهمية الاستهلاك النهائي (العائلي والحكومي) كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 59.8 في المائة مقارنة بنسبة 64.9 في العام السابق، كما تراجعت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة لتصل نحو 20.1 في المائة مقارنة بنسبة 21.1 في المائة في العام السابق، وسجلت حصيلة صادرات السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة نمواً تجاوز نمو الواردات من السلع والخدمات، وبذلك ارتفع فائض فجوة الموارد في عام 2005.

وفي جانب التطورات الاجتماعية في الدول العربية، استمر تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية مع تفاوت فيما بين الدول، وشمل ذلك معدلات القرائية بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وفرص النفاذ لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، وتراجع معدلات الوفيات. وعلى صعيد الدول فرادى، يتسم أداء المؤشرات الاجتماعية بالتفاوت، كما لا تزال قدرة غالبية اقتصادات الدول العربية محدودة في توفير فرص العمل الكافية التي تحد من معدلات البطالة المرتفعة فيها.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها القضاء على الفقر ومعالجة البطالة المتزايدة وتحقيق قفزة تكنولوجية نوعية وتحسين استغلال الموارد وتحقيق الرفاه لشعوب المنطقة. وتتطلب مواجهة تلك التحديات بذل المزيد من الجهود التنموية التي تساهم في الوقت نفسه في الحفاظ على المنجزات التنموية المحققة من خلال توفير بيئة إقتصادية واجتماعية إيجابية ملائمة تسهم في تحقيق استدامة النمو ورفع مستوى المعيشة.

التطورات الاقتصادية

أداء الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2005 حوالي 1,066 مليار دولار، محققا بذلك ولأول مرة قيمة تتجاوز تريليون دولار. وبلغ معدل النمو بالأسعار الجارية حوالي 21.4 في المائة مقارنة بنحو 17.8 في المائة في عام 2004. ويمثل هذا المعدل أكثر من ضعف معدل النمو السنوي المسجل خلال السنوات الخمس الماضية. ويعزى هذا النمو أساسا إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط، من 195.1 مليار دولار في عام 2004 إلى 281.1 مليار دولار عام 2005، محققة بذلك معدل نمو بحوالي 44 في المائة، الشكل (1).

الشكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2000-2005

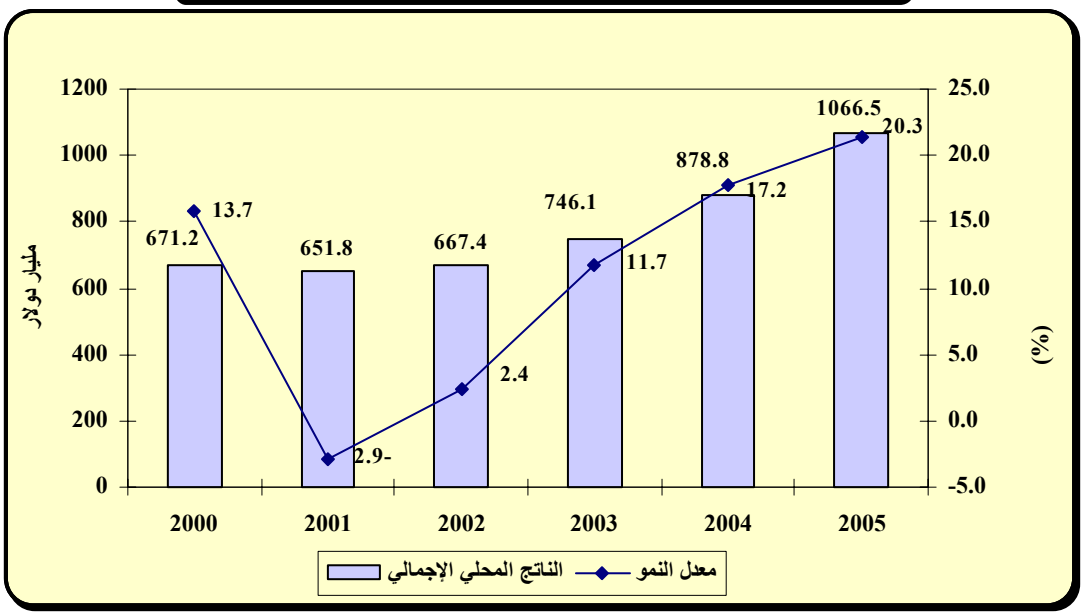

المصدر : الملحق (2/2).

أما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، المقدر بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية، فقد حققت ثمان دول معدلات نمو حقيقية في عام 2005 تزيد عن معدلات النمو المحقق في العام السابق، بينما انخفض المعدل في ذلك العام مقارنة بالعام السابق في باقي الدول. وتراوح معدل النمو الحقيقي في عام 2005 بين 8.2 في المائة و5 في المائة في عشر دول عربية، هي الإمارات والسودان والبحرين والسعودية وقطر وليبيا وموريتانيا والجزائر وتونس والأردن. بينما تراوح معدل النمو الحقيقي بين 4.6 في المائة و3.2 في المائة في ست دول، هي مصر وسورية واليمن وعمان والكويت وجيبوتي. وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي 1.6 في المائة في المغرب مقارنة بمعدل 4.2 في المائة في العام السابق بسبب تأثر الأداء الاقتصادي بتراجع النمو في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به وارتفاع تكلفة استيراد النفط. كما بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي في لبنان 0.5 في المائة مقارنة بمعدل 6 في المائة في العام السابق بسبب النمو المتواضع على مستوى كافة القطاعات، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2004 و2005

(نسبة مئوية)

الـــدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2004	2005	2004	2005	2004	2005
الأردن	7.7	5.0	11.8	11.5	11.8	11.5
الإمارات	9.7	8.2	20.1	25.6	20.1	25.6
البحرين	5.6	7.8	15.3	19.7	15.3	19.7
تونس	5.8	5.0	9.0	6.0	8.7	1.5-
الجزائر	5.2	5.1	16.4	22.7	25.0	20.6
جيبوتي	3.0	3.2	6.0	6.8	6.0	6.8
السعودية	5.3	6.6	16.7	23.6	16.7	23.6
السودان	6.9	8.0	15.2	19.3	15.2	29.3
سورية	4.9	4.6	17.5	18.0	12.9	14.2
العراق	23.0	...	80.2	28.4	132.6	28.4
عمان	5.6	3.8	13.7	24.0	13.7	24.0
قطر	9.3	6.1	34.8	33.8	34.8	33.8
الكويت	6.2	3.2	22.5	35.1	23.9	36.3
لبنان	6.0	0.5	9.4	1.3	9.4	1.3
ليبيا	5.0	5.8	31.0	31.2	30.3	30.2
مصر	4.2	4.6	16.2	10.6	3.7-	13.6
المغرب	4.2	1.6	5.8	3.9	14.2	4.0
موريتانيا	5.2	5.4	14.2	27.9	13.2	27.7
اليمن	3.9	4.6	17.2	18.9	16.4	18.1

* تقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.
... غير متاح.
المصدر : مصادر وطنية في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

وبالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 بالأسعار الجارية وبالعملات الوطنية فقد ارتفع في جميع الدول العربية باستثناء كل من الأردن وتونس والعراق وقطر ولبنان ومصر والمغرب. واختلفت معدلات النمو بالدولار عنها بالعملات الوطنية في غالبية الدول العربية، باستثناء الدول التي تثبت عملاتها الوطنية مقابل الدولار، وذلك نتيجة لتغير أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار. إذ يلاحظ ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالدولار عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعملات الوطنية في الدول التي ارتفعت فيها قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، وهي السودان، الكويت، مصر والمغرب. بينما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالدولار عن المعدل المقدر بالعملات الوطنية في الدول التي انخفضت فيها قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، وهي تونس، الجزائر، سورية، ليبيا، موريتانيا واليمن.

والجدير بالملاحظة، أن تسع دول مصدرة للنفط قد حققت معدلات نمو في ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالدولار أعلى من المتوسط العربي العام البالغ 21.4 في المائة في عام 2005، وهي الإمارات، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا وموريتانيا.

وبوجه عام، فقد لعب إنتاج وتصدير النفط الدور الأساسي في تحقيق معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها الدول العربية المصدرة للنفط ، كما استطاعت الأردن وتونس ومصر وموريتانيا تحقيق معدلات نمو معتدلة، بالرغم من تأثرها السلبي بعوامل غير مواتية، وذلك من خلال الأداء الجيد لبعض القطاعات مثل الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والخدمات الإنتاجية في الأردن، والسياحة والزراعة في تونس، والسياحة وزيادة الطلب المحلي في مصر، والاستثمار في البنية التحتية والتنقيب عن النفط في موريتانيا. ولم تستطع سورية وعمان أن تستفيدا، بشكل ملحوظ، من الارتفاع الكبير المسجل في أسعار النفط خلال عام 2005 من خلال زيادة طاقتاهما الإنتاجية من النفط. كما ارتبط النمو المحقق في جيبوتي بشكل كبير بحركة الموانيء وقطاع النقل بصفة عامة.

وبوجه عام، يبرز أداء الاقتصادات العربية عام 2005 تكيفها بصورة جيدة مع العوامل الخارجية، غير أنه لا تزال الحاجة ملحة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز من قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على النمو المستدام، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1)
تأثير السياسات الاقتصادية والمؤسسات على النمو في الدول العربية

طبقت غالبية الدول العربية برامج لإصلاح اقتصاداتها بهدف تحقيق مزيد من الانفتاح من خلال تشجيع المنافسة والانضباط في السياسات المالية، وإصلاح نظام الحوافز وحماية الملكية. إلا أن نتائج تطبيق هذه السياسات لازالت متواضعة نتيجة تنفيذها بشكل غير متواصل، ولعدم إكتمال الإطار المؤسسي الذي طبقت فيه هذه السياسات. وتكمن فجوة السياسات بالخصوص في عنصرين رئيسيين أولهما استمرار تضخم القطاع الحكومي وتدخله المفرط في كل أوجه الحياة الاقتصادية، وثانيهما تواضع الاندماج الاقتصادي والانفتاح على الخارج. وتتجاوز مساهمة القطاع العام في الاستثمار والتشغيل في بعض الدول العربية أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة عالية بكل المقاييس. ويُجسد استمرار ارتفاع هذه النسبة صعوبة تخلص القطاع العام من دوره التقليدي كمشغل لنسبة هامة من العمالة وكأهم محرك للاقتصادات العربية.

من ناحية أخرى، فإن درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج تعتبر محدودة في الدول العربية من حيث التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال الأجنبي. فالتجارة في السلع غير النفطية مازالت متواضعة ومنحصرة في سلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، حيث أن عددا قليلاً جداً من الدول العربية استطاع أن يطور سلعاً ديناميكية غير تقليدية وذات قيمة مضافة عالية. كذلك فإن بعض الصناعات المحلية مازالت تعمل وراء ستار من الحماية الجمركية وغير الجمركية. فباستثناء دول الخليج العربي، فإن معدلات الحماية لازالت عالية نسبياً في غالبية الدول العربية رغم الخطوات التي طبقتها بغرض التخفيف من القيود الحمائية. كما أن المنطقة العربية لم تستطع أن تستأثر بحصص من التدفقات الرأسمالية تتماشى مع مستوى فرص الاستثمار المتاحة، إذ لم تتجاوز حصة الدول العربية في إجمالي العالم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام 2005 أكثر من 4.1 في المائة. ويعزى تواضع قدرة الدول العربية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى بيئة الأعمال غير التنافسية وعدم تطور أسواق رأس المال وعدم توفر أدوات تمويلية مبتكرة ومحفزة. وبصفة عامة، فإن الدول العربية تفتقر إلى وجود السياسات الاقتصادية الكفيلة باستدامة النمو وحماية الاقتصاد من وقع الصدمات الخارجية التي عادة ما ترتبط بوجود مؤسسات ملائمة.

وتؤثر المؤسسات، والتي تعرف بالضوابط الرسمية (القوانين والتشريعات) وغير الرسمية (التقاليد والأعراف) التي تحكم سلوك الفرد في المجتمع، في النمو والأداء الاقتصادي من خلال تأثيرها على حوافز المستثمرين والمستهلكين. ومن هنا تبرز أهمية تطبيق مفاهيم مثل الحاكمية (أو الحوكمة)، والتي تعرّف بأنها "استخدام السلطة لتحسين إدارة الموارد والأصول وإحداث تنمية مستدامة وعادلة". وتلعب الدولة دوراً هاماً في ضمان الاستغلال الأمثل للموارد وتقليص درجة التبديد في المجتمع، وذلك من خلال ضمان سيادة القانون والنهوض بنوعية الجهاز الإداري من ناحية، وتفادي أن تكون هي نفسها مساهمة في هذا التبديد للموارد من خلال الشفافية في التعامل وحفظ حقوق الملكية واحترام العقود.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التطور المؤسسي بالنسبة لمعظم الدول العربية منذ عقد الثمانينات، إلا أن مستوى ذلك التطور لا زال دون مستوى مثيله في دول وأقاليم أخرى في العالم بنفس مستوى الدخل. كما أن الدول العربية متأخرة عن غيرها، خاصة في الجوانب المتعلقة بمشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية في القرار التنموي. وتعتبر مجموعة الدول العربية كإقليم متأخرة عن غيرها في مجال الشفافية وفي مجال نوعية القوانين والتشريعات المرتبطة ببيئة الأعمال وعمل الأسواق. ومن ناحية أخرى، فأن تواضع نوعية الجهاز الإداري وثقل إجراءات المعاملات تمثل عائقاً واضحاً أمام تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار. وبينت الأدبيات الحديثة بوضوح أن الفجوة المؤسسية هي من أهم العوامل المسئولة عن تذبذب وتقلب الأداء التنموي في الدول العربية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج

يعتبر معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع، خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد. وقد واصل المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بالأسعار الجارية، خلال عام 2005 الاتجاه التصاعدي الذي بدأه منذ عام 2002، مسجلا بذلك نسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي 50 في المائة خلال تلك الفترة، ومعدل نمو وصل إلى حوالي 19 في المائة في عام 2005. وتقترن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في تلك الفترة بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.

وشهدت جميع الدول العربية خلال عام 2005 تحسنا في مستوى دخل الفرد لديها، بالمقارنة مع العام السابق وبالأسعار الجارية، باستثناء تونس التي سجل فيها دخل الفرد تراجعا طفيفاً. وجاءت هذه الزيادة لتؤكد تحسن مستوى متوسط دخل الفرد خلال السنوات الخمس الماضية، التي حققت خلالها بعض الدول العربية معدلات نمو قياسية لهذا المتغير، مثل الإمارات وقطر والسودان وليبيا والكويت وموريتانيا والعراق والسعودية، والتي سجلت متوسط معدل نمو سنوي لدخل الفرد فاق 20 في المائة، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1995، 2000-2005

(دولار أمريكي)

السنة / الدول*	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطر	16,642	28,784	27,023	28,393	32,777	41,976	53,345
الكويت	17,755	21,719	19,939	19,968	21,937	24,342	32,541
الإمارات	14,453	16,927	15,562	16,128	19,250	22,409	28,177
البحرين	9,965	12,493	12,105	12,571	14,057	15,794	18,413
السعودية	7,855	9,247	8,754	8,794	9,761	11,112	13,412
عمان	6,477	8,269	8,048	8,008	9,305	10,256	12,249
ليبيا	6,340	6,130	5,141	3,389	3,945	4,982	6,280
لبنان	3,178	4,430	4,493	4,837	5,176	5,629	5,665
الجزائر	1,445	1,799	1,786	1,819	2,135	2,626	3,125
تونس	2,015	2,032	2,073	2,366	2,734	2,945	2,873
الأردن	1,560	1,736	1,803	1,880	1,950	2,130	2,322
المغرب	1,258	1,159	1,136	1,223	1,455	1,636	1,674
سورية	1,171	1,159	1,210	1,207	1,236	1,376	1,542
مصر	1,054	1,543	1,396	1,299	1,211	1,144	1,274
العراق	365	871	713	682	403	910	1,134
جيبوتي	858	813	818	820	839	863	893
السودان	179	421	462	510	581	655	831
اليمن	334	529	530	552	589	663	757
موريتانيا	463	355	405	402	472	521	650
المتوسط العام	**1,991**	**2,497**	**2,371**	**2,374**	**2,598**	**2,992**	**3,558**

المصدر: الملحقان (2/2) و(7/2).

* تم ترتيب الدول العربية تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005.

وتظهر تقديرات متوسط نصيب الفرد من الناتج أن هناك تبايناً كبيراً بين الدول العربية، حيث بلغ أعلى مستوى له في قطر (ونحو ثمانين ضعفاً) في موريتانيا وهو أدنى مستوى له. إلا أنه في ظل عدم توفر تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأخذ في الاعتبار اختلاف القوة الشرائية بين الدول العربية، فإنه يصعب القيام بمقارنات دقيقة لهذا المؤشر بين الدول العربية، أو بينها وبين الدول الأخرى. ويتناول الإطار رقم (2) أهمية قياس الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية.

الإطار رقم (2)

قياس الناتج باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية

يعرف سعر صرف تعادل القوى الشرائية بين عملتي بلدين، بأنه السعر الذي يخول لقيمة معينة من عملة البلد الأول أن تشتري في البلد الثاني نفس حجم السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها في البلد الأول. ومن هذا المنطلق، فإن قياس الناتج باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية يسمح بالمقارنة بين مستوى دخل البلدان المختلفة بافتراض تساوي أسعار السلع والخدمات بين هذه البلدان، ودون التأثر بأسعار الصرف السائدة في السوق والتي تخضع إلى تقلبات ظرفية كبيرة. ونظرا لأهمية هذا النوع من القياس في توجيه السياسات التنموية من خلال إعطاء فكرة أوضح عن مستوى الدخل النسبي للبلدان وعن موقعها الاقتصادي بين دول العالم وعن الأحجام الحقيقية لأسواقها، أصبحت تقديرات الناتج والإنفاق باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية شائعة ليس فقط داخل الأوساط الأكاديمية في مجال البحوث والدراسات، بل أيضا بين المؤسسات الدولية والإقليمية، فتستخدمها الأمم المتحدة في تحديد الأهداف الألفية للتنمية بالنسبة للقضاء على الفقر المدقع من خلال تحديد خطين للفقر، دولار واحد ودولارين باليوم، يتم تحويلهما للعملات المحلية باستخدام سعر صرف تعادل القوى الشرائية. ويقوم صندوق النقد الدولي باحتساب قيم معدلة للناتج المحلي الإجمالي لقياس الأحجام الاقتصادية النسبية للدول. وتقوم منظمة الصحة العالمية باحتساب قيم الإنفاق على الصحة بعد الأخذ في الاعتبار تعادل القوى الشرائية. كما تقوم المجموعة الأوروبية بتقدير المبالغ المحولة بغرض تقليص فارق الدخل بين الدول داخل المجموعة، بالاعتماد على تقديرات الناتج المعدلة في ضوء تساوي القوى الشرائية.

الأسعار

توضح معدلات التضخم، المقدرة بمتوسط التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انخفاض معدل نمو الأسعار خلال عام 2005، بالمقارنة مع عام 2004، في ثمان دول عربية، وارتفاعه في عشر دول مع بقائه عند مستويات مقبوله. وتراوح معدل نمو الأسعار في غالبية الدول العربية خلال عام 2005 بين 0.7 في المائة في السعودية و6.2 في الإمارات، وسجلت أكبر معدلات للتضخم في العراق 37 في المائة، تليها اليمن بمعدل 11.4 في المائة، ثم سورية 7.4 في المائة، الجدول رقم (3).

ومن أهم أسباب إرتفاع الأسعار في غالبية الدول العربية في عام 2005 زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، وزيادة السيولة الناتجة عن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي الاستثماري و الجاري في الدول المصدرة للنفط ، إضافة إلى ارتفاع الإنفاق الخاص المرتبط بارتفاع معدلات نمو الكتلة النقدية والائتمان، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار العقار والأسهم التي وصلت إلى مستويات قياسية في ذلك العام في معظم دول المنطقة.

وساهمت عوامل أخرى في ارتفاع الأسعار في بعض الدول العربية، من أهمها تخفيض الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية، على غرار ما تم في الأردن، وليبيا، واليمن، وانخفاض إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من السلع الأساسية نتيجة لعوامل مناخية غير مواتية مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، كما في المغرب، وموريتانيا، والسودان. واستفادت تونس من الظروف المناخية الملائمة التي أدت إلى زيادة الإنتاج في أهم المحاصيل الزراعية، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية العالية المتأتية أساسا من ارتفاع تكلفة استيراد النفط وارتفاع أعباء ميزانية الدولة نتيجة للدعم المقدم لهذه السلعة.

الجدول رقم (3)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2000)
معدل النمو السنوي

(نسبة منوية)

	2000	2004	2005
الأردن	0.7	3.4	3.5
الإمارات	3.1	5.0	6.2
البحرين	0.7-	2.3	2.6
تونس	2.9	1.2	3.9
الجزائر	0.3	3.6	1.6
جيبوتي	2.9-	2.0	2.0
السعودية	1.1-	0.4	0.7
السودان	8.0	7.6	5.6
سورية	0.6-	4.7	7.4
العراق	5.0	27.0	37.0
عمان	1.2-	0.4	1.1
قطر	1.7	3.5	3.0
الكويت	1.8	1.3	4.1
لبنان	0.0	3.0	2.0
ليبيا	2.9-	2.0-	1.1
مصر	2.7	13.5	4.8
المغرب	1.9	1.5	1.0
موريتانيا	3.2	8.0	3.8
اليمن	4.6	12.5	11.4

المصدر: محسوب من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مصادر وطنية أخرى.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

حافظت الصناعات الإستخراجية على أهميتها النسبية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 32.9 في المائة عام 2004 إلى حوالي 38.8 في المائة عام 2005. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية إلى مستويات قياسية. وعلى الرغم من النمو الجيد الذي حققته معظم القطاعات الأخرى، فإن النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية أدى إلى تراجع مساهمة كافة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005. فقد تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من 7.5 في المائة في عام 2004 إلى 6.7 في المائة في عام 2005، وقطاع الصناعة التحويلية من 10.4 في المائة إلى 9.8 في المائة، وقطاع الخدمات الحكومية من 12.6 في المائة إلى 11.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي على حساب قطاعات الخدمات التي تراجعت مساهمتها من 40.3 في المائة في عام 2004 إلى 36.8 في المائة في عام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يأتي في المركز الثاني في الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الصناعة الاستخراجية، يليه قطاع الصناعة التحويلية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2005-1995

(نسبة مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي			هيكل الناتج غير الاستخراجي*			معدل النمو السنوي**	
	1995	2004	2005	1995	2004	2005	2000-1995	2005-2004
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	**50.4**	**57.7**	**61.6**	**36.8**	**36.9**	**37.0**	**9.6**	**29.5**
الزراعة	9.5	7.5	6.7	12.1	11.1	10.9	4.2	8.9
الصناعات الاستخراجية	21.5	32.9	38.8	-	-	-	15.2	43.0
الصناعات التحويلية	11.3	10.4	9.8	14.4	15.5	16.0	5.7	13.9
باقي قطاعات الإنتاج	8.1	6.9	6.3	10.3	10.3	10.3	3.3	11.2
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	**45.9**	**40.3**	**36.8**	**58.5**	**60.1**	**60.1**	**4.5**	**10.8**
الخدمات الحكومية	15.1	12.6	11.2	19.2	18.8	18.3	7.5	7.8
صافي الضرائب غير المباشرة :	**3.7**	**2.0**	**1.7**	**4.7**	**3.0**	**2.7**	**1.1-**	**0.1-**
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**7.0**	**21.4**

* النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية.
** معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.
المصدر: الملحقان (3/2) و(4/2).

وباستبعاد الصناعات الإستخراجية، تحتل قطاعات الخدمات المركز الأول في هيكل الناتج الإجمالي العربي، حيث بلغت حصتها نحو 60.1 في المائة في عام 2005، يلي ذلك حصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج غير الاستخراجي التي بلغت 16 في المائة في العام نفسه.

وعلى صعيد الدول فرادى، فقد تحققت أعلى معدلات النمو القطاعي في عام 2005 في قطاع الصناعات الإستخراجية في إحدى عشرة دولة عربية. ويحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية نسبية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في كل من المغرب، تونس، الأردن، ومصر، بينما يعتبر قطاع الزراعة والصيد والغابات من أهم القطاعات من حيث حصته في الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان، سورية، المغرب، وموريتانيا.

ويكتسب قطاع الخدمات أهمية عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية، ويضم هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والمواصلات والتخزين، والتمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الاجتماعية التي تشمل الاسكان والمرافق، والخدمات الحكومية، والخدمات الأخرى. وقد سجل قطاع التمويل والتأمين والمصارف أعلى معدلات النمو القطاعي في اليمن. وقد شكل قطاع الخدمات الحكومية حوالي 11.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2005، وحوالي 18.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عند استبعاد قطاع الصناعات الاستخراجية. وحققت الخدمات الحكومية معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ حوالي 7.8 في المائة في عام 2005 مقارنة بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي 7.5 في المائة خلال الفترة 1995-2000، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على خدمات التعليم والصحة والأمن وغيرها من أنواع الخدمات المقدمة من الحكومة، وذلك لتوسيع عدد المستفيدين منها ولزيادة الرقعة الجغرافية التي تغطيها هذه الخدمات، وإحداث تطوير نوعي في الخدمات يتناسب مع ما طرأ عليها من تطور على المستوى العالمي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

يتميز هيكل الإنفاق في الدول العربية في عام 2005 باستحواذ الإنفاق الاستهلاكي، بشقيه العائلي والحكومي، على أكبر حصة في بنود الإنفاق، يليه الإنفاق الاستثماري، ثم صافي الطلب الخارجي على السلع المحلية (فجوة الموارد). كما يبين هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي تراجع حصة الإنفاق الاستهلاكي خلال السنوات الأخيرة مقابل زيادة حصة صافي الطلب الخارجي على السلع المحلية، وذلك بفضل الزيادة المطردة في حصة الصادرات، وبصفة خاصة الصادرات النفطية. وقد سجلت الصادرات من السلع والخدمات أعلى معدل نمو من بين بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2005، حيث نمت بمعدل 33.9 في المائة وذلك بالمقارنة مع معدل نمو الواردات من السلع والخدمات، والذي كان في حدود 19.9 في المائة، الشكل (2) والجدول رقم (5).

الشكل (2) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2005

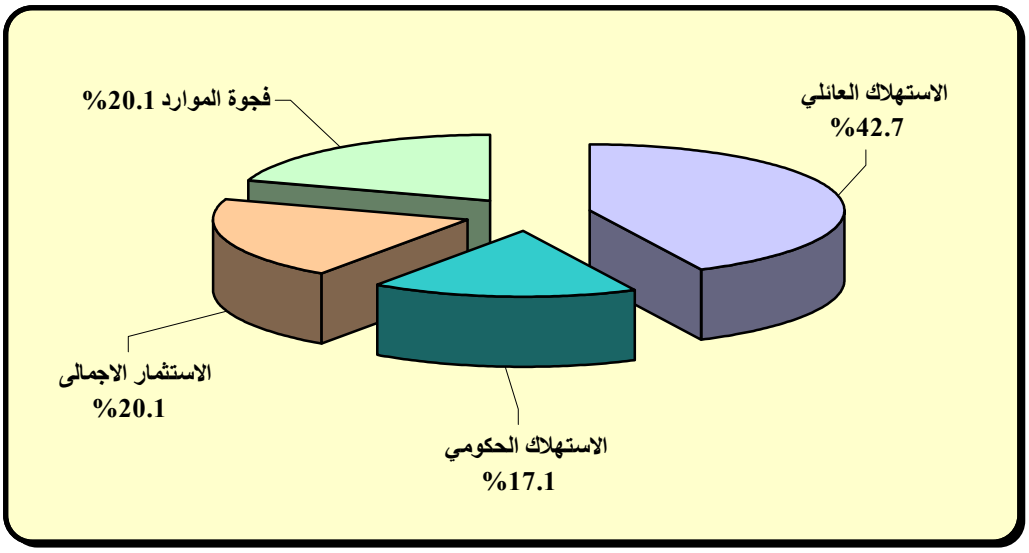

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحق (5/2).

وساعد ارتفاع العائدات النفطية على تعزيز فرص زيادة حجم الاستثمار المحلي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، وبصفة خاصة إرتفع حجم الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية، وتزامن ذلك مع ارتفاع في حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي. كما نمت مختلف بنود الإنفاق بشكل لافت في بعض الدول العربية، وكانت معدلات نمو مكونات الطلب المحلي مرتفعة في الدول العربية المصدرة للنفط، بالمقارنة مع بقية الدول نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2005- 1995

(نسبة مئوية)

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق					المعدل السنوي للنمو	
	1995	2000	2004	2005	2000-1995	2005-2004
الاستهلاك النهائي	**77.2**	**68.2**	**64.8**	**59.8**	**4.4**	**11.9**
الاستهلاك العائلي	56.9	49.3	46.5	42.7	4.0	11.6
الاستهلاك الحكومي	20.3	18.9	18.4	17.1	5.5	12.7
الاستثمار الإجمالي	**21.8**	**19.9**	**21.1**	**20.1**	**5.1**	**15.7**
فجوة الموارد	**1.0**	**11.9**	**14.1**	**20.1**	**-**	**-**
صادرات السلع والخدمات	37.2	44.6	53.3	58.9	11.0	33.9
واردات السلع والخدمات	36.2	32.7	39.3	38.8	4.9	19.9
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**7.0**	**21.4**

المصدر : الملحقان (5/2) و(6/2).

الاستهلاك النهائي

بلغ معدل نمو الاستهلاك النهائي للدول العربية، بالأسعار الجارية، حوالي 11.9 في المائة في عام 2005، حيث ارتفع الاستهلاك العائلي، الذي يمثل حوالي 42.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو 11.6 في المائة في ذلك العام، بينما ارتفع الاستهلاك الحكومي، الذي يشكل حوالي 17.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بمعدل نمو 12.7 في المائة. وقد استأثر الاستهلاك النهائي بالأهمية النسبية الأعلى من بين بنود الإنفاق في الدول العربية، حيث بلغ متوسط نسبة هذا البند إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 59.8 في المائة. وتجاوز حجم الاستهلاك النهائي حجم الناتج المحلي في كل من الأردن وجيبوتي ولبنان، مما يعني أن معدلات الادخار المحلي في هذه الدول كانت سالبة. ووصلت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي إلى أكثر من 90 في المائة في خمس دول عربية، مما يعكس تواضع معدلات الادخار المحلي في هذه الدول.

ويعزى ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حصة الاستهلاك العائلي في الناتج خاصة في دول مثل السودان، وجيبوتي، ولبنان، والأردن حيث تتجاوز نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج الإجمالي 75 في المائة، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل في تلك الدول ومن ثم توجيه النسبة الغالبة منه إلى الاستهلاك. ويعكس تباين متوسط الاستهلاك العائلي اليومي للفرد في الدول العربية تباين متوسط مستوى دخل الفرد، إذ بلغ أعلى مستوى للاستهلاك العائلي للفرد في الإمارات وأدنى مستوى له في موريتانيا، ويتناول الشكل (3) مقارنة بين الدول العربية لمتوسط استهلاك الفرد في اليوم من كل من الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي.

الشكل (3) : متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام 2005 (دولار)

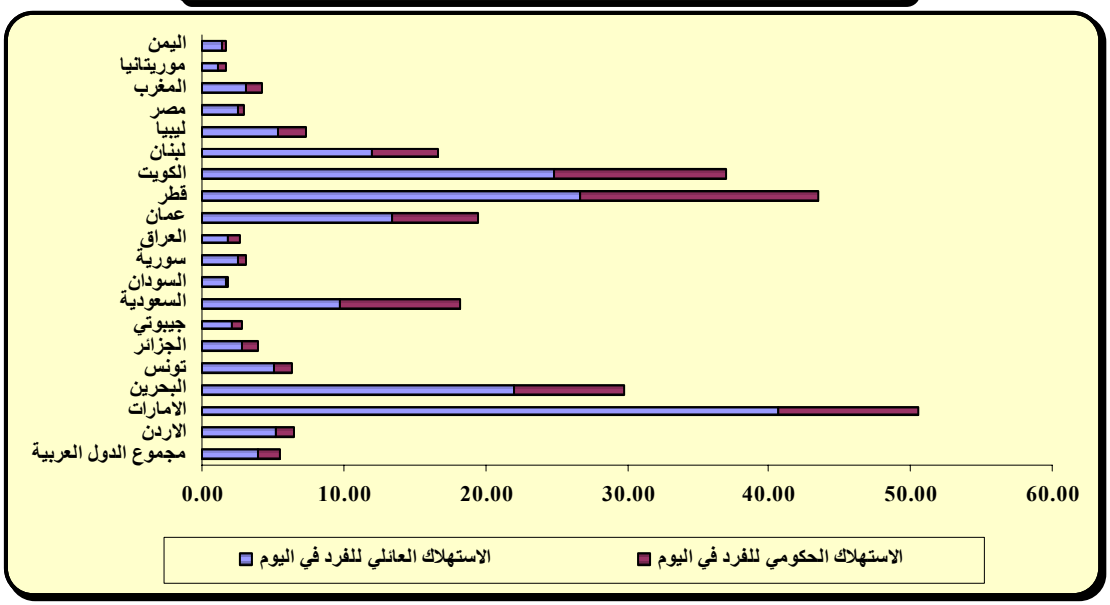

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(7/2).

الإنفاق الاستثماري

بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 20.1 في المائة، خلال عام 2005، أي دون مستوى النسبة المحققة في الدول النامية[1] ككل في عام 2003 والتي بلغت 22 في المائة، وأدنى بكثير من نسبة 35 في المائة المحققة في مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي. وسجلت أعلى نسب استثمار في موريتانيا بنسبة 50.6 في المائة، وتليها قطر بنسبة 35.5 في المائة، والجزائر بنسبة 30.1 في المائة، وذلك نتيجة للاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية مثل قطاع الاتصالات. وحققت الدول متنوعة الاقتصادات نسبياً، مثل الأردن، الإمارات، تونس، سورية، لبنان، المغرب واليمن، معدلات أعلى من المتوسط العربي لنسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما في بقية الدول فكانت هذه النسبة دون المتوسط العربي العام.

وقد حققت كل من العراق والكويت وقطر وموريتانيا واليمن أعلى معدلات نمو للاستثمار الإجمالي في عام 2005 حيث بلغت حوالي 92 في المائة، 51 في المائة، 42 في المائة، 37 في المائة و36 في المائة على التوالي، مقارنة بنمو لمجموعة الدول العربية بلغ 15.7 في المائة في العام نفسه. كما سجل كل من السودان ومصر وليبيا والإمارات معدلات نمو في الاستثمار الإجمالي تراوحت بين 25 في المائة و16 في المائة. وبالمقابل نما الاستثمار في بقية الدول بمعدلات أقل من المتوسط العربي العام، وسجلت كل من لبنان وتونس تراجعا في قيمة الاستثمار الإجمالي خلال عام 2005.

ويوضح الشكل (4) قدرة الدول العربية على تمويل الاستثمار من خلال الادخار المحلي في عام 2005. وتفيد البيانات المتوفرة أن ثلاث دول عربية، هي الأردن ولبنان وجيبوتي تعاني من الادخار السالب بسبب ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي فيها عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي، في حين لم تتمكن سبع دول هي تونس، السودان، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن من تغطية تمويل استثماراتها بالكامل من خلال ادخارها المحلي.

[1] المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية (2005).

الشكل (4) : الادخار المحلي في الدول العربية في عام 2005
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

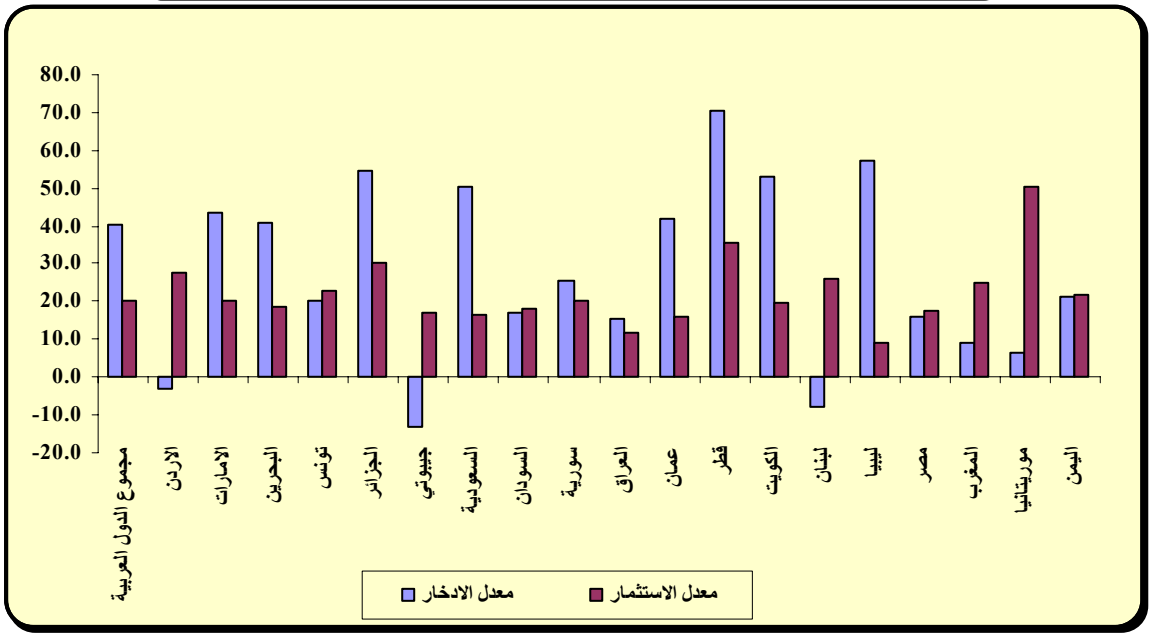

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحق رقم (2/5).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

بلغت قيمة إجمالي الصادرات العربية من السلع والخدمات حوالي 627.7 مليار دولار عام 2005 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 159.1 مليار دولار بالمقارنة مع العام السابق وبنسبة نمو بنحو 33.9 في المائة. أما الواردات فقد بلغت قيمتها 413.6 مليار دولار مسجلة ارتفاعاً بقيمة 68.6 مليار دولار وبنسبة نمو قدرها 19.9 في المائة. ونتيجة للأداء المتميز لإجمالي الصادرات العربية، وعلى الأخص الصادرات النفطية، فقد تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات العربية من 136 في المائة عام 2004 إلى 152 في المائة عام 2005. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، أدى تزايد نمو الصادرات بين عامي 2004 و2005 بدرجة أعلى من معدل نمو الواردات في غالبية الدول العربية، إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات من السلع و الخدمات في جميع الدول باستثناء ست دول، هي جيبوتي والعراق وقطر ومصر والمغرب واليمن.

التطورات الاجتماعية[2]

الأداء العام

سجلت الدول العربية خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية تقدما ملحوظا نحو توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها. ويتضح هذا من التطور الايجابي المنتظم لعدد من المؤشرات الاجتماعية من أهمها معدلات القرائية[3] بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وفرص النفاذ لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم، وتراجع معدلات الوفيات. إلا أنه يلاحظ بطء وتيرة التحسن في المؤشرات التعليمية والصحية منذ بداية التسعينيات بالمقارنة مع سرعة تطورها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. كما يلاحظ أن الدول العربية الأعلى دخلاً والأقل سكاناً قد حققت تقدماً أفضل من بقية الدول الأخرى، مما زاد من اتساع الفجوات بين الدول العربية في مؤشرات التنمية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً أفضل من معظم الدول العربية الأخرى في المؤشرات الاجتماعية، بينما حققت الدول ذات الدخل المنخفض، وخاصة تلك التي تعاني من نزاعات داخلية، تقدما محدوداً. أما الدول ذات الدخل المتوسط فقد تباينت بشدة مستويات تقدمها في المؤشرات الاجتماعية المختلفة. وتتسم الصورة العامة داخل بعض الدول العربية بالتفاوت الكبير في أداء المؤشرات الاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن التحسن في مستويات التعليم والصحة كان له أثر ايجابي على الإنتاجية، ونوعية حياة السكان وفي جوانب اقتصادية واجتماعية عديدة أخرى. ولكن هذا التطور الاجتماعي المحقق لم يواكبه التطور المرجو في الجانب الاقتصادي، وترتب على ذلك محدودية قدرة غالبية الدول على توفير وظائف جديدة لمقابلة الطلب المتزايد عليها نتيجة النمو السكاني والتحسن في مستويات التعليم والصحة. ولذلك لا يزال هناك المزيد مما ينبغي القيام به في مجال التنمية الاجتماعية العربية، فالتحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية في مجملها تهدد حتى الانجازات التي سبق تحقيقها، ومن تلك التحديات الحد من الفقر، وتحسين نوعية التعليم، وتوفير فرص النفاذ لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وخفض معدلات البطالة والنمو السكاني.

السكان

حجم السكان ومعدل نموه: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2005 بنحو 310 مليون نسمة. ويتفاوت حجم السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربية، حيث يبلغ إجمالي عدد السكان في مصر حوالي 70 مليون نسمة، ونحو نصف ذلك في الجزائر والسودان، بينما يبلغ حجم السكان في كل من البحرين وقطر حوالي 730 و800 ألف نسمة على

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية، 2005".
(3) الإلمام بالقراءة والكتابة.

التوالي. ويقدر معدل النمو السكاني للدول العربية بنحو 2.02 في المائة عام 2005 مقارنة بمعدل نمو سنوي بنحو 2.21 في المائة خلال الفترة 1995–2005. وعلى الرغم من هذا التراجع فإن المعدل لا يزال الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم (عدا أفريقيا جنوب الصحراء). ويقدر معدل النمو السكاني في العالم بنحو 1.6 في المائة، ومعدل الدول المتقدمة بنحو 0.8 في المائة والدول النامية بنحو 1.9 في المائة خلال الفترة 1975-2003، الملحق (7/2).

تفاوت معدل النمو السكاني فيما بين الدول العربية بشكل كبير في عام 2005، فقد بلغ مستوى عال للغاية في الكويت وقطر نحو 8.6 في المائة و5.3 في المائة على التوالي، ويعزى ذلك لتزايد أعداد العمالة الوافدة، وانخفض المعدل لأقل من واحد في المائة في لبنان وتونس. وتعتبر معدلات هاتين الدولتين إضافة للصومال دون المتوسط العالمي. ويعزى انخفاض معدلي لبنان وتونس إلى إنخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض المعدل في الصومال إلى ارتفاع معدل الوفيات وزيادة الهجرة إلى الخارج. ويلاحظ أن عدد سكان دولة الإمارات قد سجل تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2005، الأمر الذي يعزى إلى أن الأرقام تمثل بيانات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم في عام 2005، وهي لا تتضمن أعداد الزائرين كما كان يحدث في تقديرات عدد السكان في السنوات السابقة.

ويرجع ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة، على الرغم من تراجعها على مر السنين الماضية، علاوة على التأثير الايجابي للتراجع الكبير في معدلات الوفيات في معظم الدول بفضل تحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما كان لارتفاع صافي الهجرة الخارجية أثره على زيادة معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا.

التوزيع العمري للسكان: تتميز التركيبة السكانية للدول العربية باتساع قاعدتها الفتية، إذ تقدر نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة بنحو 36.3 في المائة من إجمالي السكان في عام 2003، مقارنة بنحو 31.6 في المائة للدول النامية، و28.9 في المائة للعالم في العام نفسه. ويقدر أن تتراجع نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية إلى 32.5 في المائة بحلول عام 2015. وتوجد اختلافات كبيرة بين الدول العربية في أداء هذا المؤشر، إذ بلغت أو تجاوزت نسبة هذه الفئة العمرية في عام 2004 نحو 40 في المائة من السكان في خمس دول عربية هي جيبوتي، الصومال، عمان، موريتانيا واليمن، بينما وصلت إلى نحو ربع السكان في الإمارات والبحرين وقطر وتونس. أما عمان فهي الدولة الخليجية الوحيدة التي ترتفع فيها نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة، بينما تنخفض هذه النسبة بشدة في الكويت (15.8 في المائة من إجمالي السكان). ويرجع انخفاض حجم الفئة العمرية الفتية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى وجود عمالة وافدة بدون أسرها. وتشكل الفئة العمرية (15- 65 سنة) أكثر من نصف إجمالي السكان في جميع الدول العربية. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط سن الزواج وسن الإنجاب لأول مرة، وتراجع معدلي الخصوبة[4] والنمو السكاني واحتمال استقرار أو تراجع الحجم النسبي للشريحة الفتية من السكان في الدول العربية، إلا أنه نظراً لوجود نسبة عالية من الإناث في السن الإنجابي

[4] يبلغ معدل الخصوبة للعالم 2.8 طفل، ويتراوح ما بين 2.0 و6.2 طفل في الدول العربية، الملحق (14/2).

وأيضا في الفئة العمرية دون 15 سنة[5]، فمن غير المتوقع على المدى القريب، حدوث تراجع كبير في النمو السكاني، الملحق (8/2).

سكان الحضر والريف: يشكل سكان المناطق الحضرية نحو 54.7 في المائة من إجمالي السكان في عام 2003، بينما تبلغ تلك النسبة نحو 42 في المائة من سكان الدول النامية، و48.3 في المائة من سكان العالم. وتشير بيانات الدول العربية فرادى إلى غلبة سكان الريف على التركيبة السكانية في كل من الصومال، والسودان، ومصر، وعلى الأخص في اليمن حيث يمثلون نحو ثلاثة أرباع السكان في عام 2004. وتجدر الإشارة إلى أن مصر حافظت على النسبة ذاتها من سكان الريف خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية. كما أن معدلات نزوح سكان الريف إلى المدن كانت محدودة نسبيا في الدول ذات الإمكانات الزراعية كاليمن، والصومال، والسودان، والجزائر وذلك بالمقارنة مع بقية الدول خلال الفترة ذاتها. وقد ترجع أسباب بقاء نسبة عالية من السكان في الريف رغم صعوبة الحياة فيها إلى صعوبة المعيشة في بعض المدن العربية، بسبب الإكتظاظ السكاني، وتفاقم المشاكل المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وفرص العمل المناسبة، الملحقان (8/2 و 18/2).

التعليم والبحث العلمي

الأمية: تتقدم الدول العربية ببطء نحو تحقيق محو شامل للأمية لدى البالغين (الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) والشباب (الفئة العمرية 15 – 24 سنة)، حيث ارتفع معدل القرائية بين البالغين والشباب من نحو 50.8 في المائة و68.4 في المائة على التوالي في عام 1990 إلى نحو 64.1 في المائة و81.3 في المائة على التوالي في عام 2003. ويقارن هذان المعدلان بمعدلات أمية البالغين والشباب في الدول النامية البالغة نحو 76.6 في المائة و85.2 في المائة على التوالي، وفي الدول الأقل نمواً نحو 54.2 في المائة و64.2 في المائة على التوالي، في عام 2003. وتشير البيانات إلى أن نحو نصف الإناث العربيات البالغات ونحو ربع الإناث الشابات أميات. ويبلغ المتوسط العربي لفجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين البالغين نحو 0.71 في المائة وبين الشباب نحو 0.87 في المائة، أي أنه لكل عشرة ذكور بالغين وذكور شباب ملمون بالقراءة والكتابة توجد نحو سبع وتسع إناث على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التقلص المستمر في فجوة النوع الاجتماعي في الأمية في الدول العربية إلا أن هذه الفجوة لا زالت الأكبر بين الأقاليم الرئيسية في العالم، الملحق (18/2).

وتشير بيانات الدول العربية فرادى إلى أن نسبة الأميين البالغين قد تدنت عن 10 في المائة في عام 2003 في كل من الكويت وفلسطين، وبلغت النسبة بين الشباب 5 في المائة أو دون ذلك في ثمان دول عربية، وأن نصف السكان البالغين

[5] تبلغ نسبة الإناث من الفئة العمرية (دون 15 سنة) في عام 2005 نحو 28 في المائة للعالم، و48 في المائة في اليمن، و45 في المائة فلسطين، وأعلى من 40 في المائة في العراق والسعودية.

في المغرب واليمن وموريتانيا أميون. وقد تجاوزت نسبة الأميين نصف سكان العراق من فئتي البالغين والشباب، حيث يشار إلى البطء الشديد في محو الأمية في العراق، إذ تراجعت المعدلات بأقل من 5 نقاط مئوية خلال الفترة 1990-2003. وكما يتبين أنه في ثمان[6] دول نجح بعضها، والبعض الآخر في طريقه للنجاح في القضاء على الأمية، إلا أن ثمان[7] دول أخرى تعاني من تباطؤ وتيرة التقدم في محو الأمية، علما بأن غالبيتها من الدول الأكبر حجما من ناحية عدد السكان. ولأن بعض هذه الدول قد بدأت من مستويات منخفضة للقرائية، فإن تقدمها البطيء في محو الأمية أدى إلى زيادة الفجوات بينها وبين بقية الدول العربية، الملحق (9/2).

وتجاوزت معدلات أمية الإناث معدلات أمية الذكور في غالبية الدول العربية باستثناء الإمارات والكويت التي تدنت فيهما نسبة أمية الإناث مقارنة بالذكور. وتوجد أكبر فجوة للنوع الاجتماعي في الأمية في المغرب وموريتانيا واليمن، حيث يوجد حوالي 5 إناث بالغات ملمات بالقراءة والكتابة مقابل كل 10 ذكور بالغين ملمون بها. وعموماً، يوجد معظم الأميون في الريف العربي، وعلى سبيل المثال في كل من الجزائر والمغرب وتونس تبلغ نسبة الأميين من الشباب في الريف ضعفي ما هي عليه في المدن[8]، الملحق (9/2).

القيد في مرحلة التعليم الأساسي: يعتبر معدل القيد الصافي في التعليم الأساسي في العام الدراسي 2001/2000 والبالغ 77 في المائة منخفضاً نسبياً مقارنة بمعدل الدول النامية والبالغ نحو 82 في المائة والمتوسط العالمي البالغ حوالي 84 في المائة. وبينما يتبين أن تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع في متناول اليد في تونس والجزائر وسورية وليبيا، إلا أن بعض الدول، مثل جيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن تواجه مصاعب جمة في هذا المضمار، وما زالت بعيدة عن تحقيق التعليم الشامل. ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى الزيادة المستمرة في أعداد الأطفال في سن الدراسة، وعدم توفر العدد المطلوب من المدارس في هذه الدول إضافة إلى أسباب اجتماعية أخرى، الملحقان (10/2) و (18/2).

ويلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي في الفترة 1990-2003 في معظم الدول العربية، خاصة في موريتانيا التي تضاعف معدلها تقريبا، والكويت والمغرب واليمن والتي تراوحت معدلاتها من 39.3 في المائة إلى 69.4 في المائة. وبالمقارنة، تراجعت معدلات الأردن والإمارات والبحرين خلال الفترة ذاتها. وبصفة عامة، كان التحسن في الثمانينيات أفضل من التحسن في الفترة سابقة الذكر، ويستثنى من ذلك الكويت والمغرب حيث تراجع معدليهما في الثمانينات وارتفع في التسعينيات. وتتشابه مؤشرات القيد الإجمالي في هذه المرحلة مع مؤشرات القيد الصافي التي تم استعراضها أعلاه. كما تشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان واليمن والعراق، قد وفرت فرصاً متكافئة لالتحاق الإناث والذكور في المدارس الابتدائية، الملحق (10/2).

---

(6) الأردن، الكويت، ليبيا، فلسطين، الإمارات، قطر، البحرين ولبنان.

(7) العراق، المغرب، مصر، موريتانيا ، اليمن، السودان، الجزائر وجيبوتي.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، نحو 2015: الانجازات والتطلعات"، 2003.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي:تجاوز معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2003 نحو 80 في المائة في الأردن، والبحرين، وفلسطين، وقطر، ومصر، بينما تراوح المعدل ما بين 16 في المائة و36 في المائة في جيبوتي، والعراق، والمغرب، وموريتانيا واليمن. أما معدلات القيد الإجمالي في المدارس الثانوية فقد تجاوزت 90 في المائة في البحرين، السعودية، قطر وليبيا، وكان المعدل منخفضا للغاية في جيبوتي وموريتانيا ويكاد يكون منعدما في الصومال (يساوي 5 في المائة فقط)، الملحق (10/2).

وتشير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة 1990-2003 إلى التقدم الايجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول عدا البحرين، وسورية، والصومال، والعراق واليمن. أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد كان اتجاه التطور تصاعديا في الدول التسع المتوفرة بياناتها، باستثناء سورية التي سجلت تراجعاً. ويلاحظ أن المعدل قد ارتفع في الأردن في تلك الفترة بنحو 47 نقطة مئوية. وقد شهدت تونس، والكويت والسعودية تحسناً جيداً في هذا المؤشر، وتراوحت هذه الزيادة في معدلاتها ما بين 22 و32 نقطة مئوية، الملحق (10/2).

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2003 إلى تجاوز معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في عشرة دول عربية. وبالمقابل سجل كل من اليمن والصومال أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، حيث تلتحق 4.5 إناث في اليمن و5.3 إناث في الصومال مقابل كل 10 ذكور في المرحلة الثانوية، على الرغم من زيادة نسبة قيد البنات مقارنة بنسبة قيد البنين بأكثر من الضعف في اليمن[9]. ويلاحظ أنه خلال تلك الفترة تغير الوضع لصالح البنات بعد أن كان لصالح البنين في تونس والجزائر. وتشير هذه النتائج إلى اتجاه الإناث العربيات إلى مواصلة تعليمهن الثانوي إذا ما تمكن من إكمال تعليمهن الأساسي، بينما يتسرب جزء اكبر من الذكور من النظام التعليمي بعد إكمال التعليم الأساسي. ومن المهم تركيز الجهود لتشجيع الطلبة من الجنسين لإكمال تعليمهم العام حيث أصبح هذا المستوى من التعليم ضرورياً للمشاركة في سوق العمل، الملحق (10/2).

القيد في مرحلة التعليم العالي: تتفاوت معدلات القيد الإجمالية في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، ولا زالت ليبيا تتصدر قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في التعليم العالي في عام 2003، حيث بلغ معدلها نحو 58 في المائة، تليها لبنان بنحو 44 في المائة. ومن ناحية أخرى، لا زالت معدلات جيبوتي والصومال وموريتانيا منخفضة ودون معدل 5 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي، الأردن، لبنان، فلسطين، تونس وليبيا. وتعتبر الفجوات التي سجلت في دول الخليج الأكبر بين الدول العربية[10]. كما يلاحظ تقلص فجوات النوع الاجتماعي في الإمارات وقطر في الآونة الأخيرة،

---

(9) ارتفعت النسبة من فتاتين لكل 10 فتيان في المدارس الثانوية وإلى4.5 فتاة لكل 10 فتيان في الفترة 1990-2003.

(10) يعزى جزء من هذه الفجوة إلى سياسة الدول الخليجية المتعلقة بإرسال بعض الطلبة الذكور للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خارج دولهم.

إلا أنها ما زالت لصالح الإناث. ويتبين من بيانات معدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة التي تم استعراضها أعلاه أنه كلما ارتفعت المرحلة التعليمية كلما تقلصت فجوة النوع الاجتماعي،. وعموماً حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً خلال الفترة 1990-2003 في جميع الدول العربية عدا سورية والصومال وقطر حيث تراجعت معدلاتهم. ونمت المعدلات بأكثر من الضعف في الأردن، والسعودية، والسودان، وزاد المعدل بأكثر من الضعفين في الإمارات وتونس وليبيا واليمن. وقد زاد معدل قيد الإناث بنسبة أكبر من الزيادة المحققة في قيد الذكور في جميع الدول التي توفرت عنها بيانات عدا الإمارات حيث كانت الزيادة الأكبر في معدل الذكور، أما في المغرب فقد زاد معدل الإناث وتراجع معدل الذكور. ويشير توزيع معدلات القيد في التعليم العالي حسب التخصص، في الدول التي توفرت عنها بيانات، إلى وصول معدلات القيد في كليات العلوم والتكنولوجيا في الأردن، وتونس، وليبيا إلى نحو 31 في المائة من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في الفترة 1998-2003، وتنخفض النسب إلى ما دون 20 في المائة في السعودية، وقطر، والمغرب، وموريتانيا، علماً بأن نسبة الملتحقين بكليات العلوم والتكنولوجيا في النرويج وكندا بلغت 18 في المائة و20 في المائة على التوالي، الملحق (10/2).

الإنفاق على قطاع التعليم: تتراوح نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي في الدول العربية في الفترة 1996- 2003 ما بين 0.8 في المائة إلى 9.3 في المائة. وتتميز هذه النسبة بالارتفاع في تونس والسعودية واليمن والمغرب، وتنخفض في الإمارات والبحرين والسودان وقطر ولبنان. وتجاوزت حصة الإنفاق على التعليم في تونس والمغرب ربع إجمالي الإنفاق العام، وبالمقابل بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 3.5 في المائة من إجمالي الإنفاق العام في السودان. ويعزى سبب التباين الكبير بين الدول العربية في معدلات الإنفاق على التعليم إلى مدى توفر الموارد، وتنوع المنهجيات المتبعة في تمويل التعليم بالمنطقة، الملحق (11/2).

ومن أهم مؤشرات كفاءة الإنفاق على قطاع التعليم، المستوى العلمي لمخرجاته، وتوافق مهارات الخريجين مع متطلبات سوق العمل. وقد أشارت عدة دراسات متخصصة إلى ضعف نوعية مخرجات قطاع التعليم في الدول العربية. ويعزى ضعف الارتباط بين معدلات الإنفاق على التعليم ونوعيته إلى عدة عوامل، أهمها ضعف كفاءة تخصيص الموارد على أنشطة قطاع التعليم، ونوعية المعلمين والمناهج الدراسية، ومدى توافر البنى التحتية الأساسية والمستوى الثقافي لأسر الطلبة.

تتجه بعض الدول العربية إلى توسيع وتطوير دور القطاع الخاص في مجال التعليم. وبما أن بعض مؤسسات التعليم الخاص المتميزة بجودة نوعيتها لا تتوفر الاستفادة منها إلا للفئة التي تتمتع بارتفاع مستوى الدخل، فإن المدارس الحكومية التي تنخفض فيها نوعية التعليم تقلل إلى حد كبير من قدرات الأطفال الفقراء على الحصول على فرص عادلة للإرتقاء في التعليم أو الحصول على عمل مناسب.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تمثل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإمكانيات البحث والتطوير جزءاً أساسيا من التنمية الاجتماعية الحديثة، وعنصراً رئيسياً جاذباً للاستثمار المحلي والأجنبي. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات النفاذ إلى أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد شهدت تطوراً ملموسا في الدول العربية. ففي الفترة 1990 - 2003 ارتفع مؤشر خطوط الهاتف الأساسي من 79 خط إلى 94 خط لكل ألف من السكان، وارتفعت اشتراكات الهاتف النقال من 4 مشتركين إلى 118 مشتركاً لكل ألف من السكان، ولم تكن خدمة الانترنت متوفرة في الدول العربية في عام 1990 بينما يوجد 49 مشتركاً لكل ألف من السكان في عام 2003، ويعني ذلك أن معدلات الدول العربية تعادل نحو نصف معدلات الدول متوسطة الدخل[11].

وتشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية في درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التقليدية منها والحديثة. وسجلت الكويت في عام 2003 أعلى أداء بين الدول العربية في مؤشرات الصحف اليومية، والمذياع، وأجهزة الحاسوب وبلغت معدلاتها 374 صحيفة يومية، و570 مذياع، و 162.8 حاسب لكل ألف من السكان على التوالي، وسجلت عمان أعلى معدل لمؤشر التلفاز. وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في عام 2003 في أداء مؤشرات خطوط الهواتف الأساسية والنقالة واشتراكات الإنترنت، تلتها الكويت، وبلغت معدلات الإمارات 281 خط هاتف أساسي، و736 خط هاتف نقال و275 مشترك في الإنترنت لكل ألف من السكان، الملحق (12/2).

الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشير البيانات المتوفرة عن ست دول عربية إلى أن الأردن ينفق نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بلغت 8.8 في المائة في عام 2003، وقد جاء ترتيبه السادس في العالم في ذلك العام في أداء هذا المؤشر. وتراوحت معدلات الدول الخمس الأخرى، وهي مصر والكويت والسعودية وتونس والمغرب، ما بين 1.2 في المائة و5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه. وتتراوح قيمة مؤشر "متوسط الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشخص الواحد" في عام 2003 ما بين 15 دولار أمريكي لمصر و304 دولار أمريكي للكويت، الملحق (12/2).

إن استفادة الدول العربية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من تحسنها المضطرد لا تزال أقل من المطلوب. وتعزى الفجوات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول العربية وبعض الأقاليم الأخرى في العالم، وفيما بين الدول العربية، لعدة أسباب من أهمها الكلفة العالية لهذه التكنولوجيا مقارنة بمتوسط الدخل المنخفض في بعض الدول العربية، وارتفاع معدلات الأمية، وضعف الإلمام باللغات الأجنبية، والمهارات المطلوبة لاستخدام هذه التكنولوجيا حتى بين المتعلمين. وبطبيعة الحال تتوفر بعض أدوات هذه التكنولوجيا في مناطق تواجد مستخدميها، أي في

(11) متوسطات دول العالم ذات الدخل المنخفض، والدخل المتوسط والدخل المرتفع في عام 2003 على التوالي 32 خطاً، و178 خطاً و560 خط هاتف أساسي، و24 خطاً، و225 خطاً و708 خط هاتف نقال، و16 مشترك، و116 مشترك و377 مشترك في الإنترنت، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية البشرية، 2005".

المناطق التي يقطنها الميسورين والمتعلمين، ويقل تواجدها في الأرياف والأحياء الفقيرة والتي تضم أكثر من نصف السكان، مما يزيد في الفجوة المعرفية وعدم المساواة وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج القمة المعلوماتية التي انعقدت في تونس أيدت إنشاء صندوق التضامن الرقمي، وذلك ليعمل كآلية مالية ذات طبيعة طوعية تستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للدول النامية، الإطار رقم (3).

الإطار رقم (3)

ملخص نتائج القمة المعلوماتية في تونس (فبراير 2006)

عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات اجتماعها الثاني في تونس في فبراير 2006، وأعلنت في نهايته التزام أعضائها ببناء مجتمع معلوماتية متاح للجميع يستطيع الفرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها. كما أشارت القمة إلى أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر، سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية أو في داخل المجتمعات. وإلتزمت القمة بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولمزيد من التهميش. وتتمثل المبادئ الأساسية لبناء مجتمع معلوماتية متاح للجميع، والتي أعلن عنها في إجتماع القمة الأول في جنيف في عام 2003، في ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ركزت قمة تونس على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية، وتوفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسرة، وعلى إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها، وكذلك على متابعة وتنفيذ قررات قمتي جنيف وتونس. وأيدت القمة إنشاء صندوق التضامن الرقمي ومقره في جنيف، بوصفه آلية مالية ذات طبيعة طوعية، وهو مفتوح لأصحاب المصلحة المعنيين، ويستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للدول النامية. ويعد هذا الصندوق تكملة للآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلوماتية.

البحث والتطوير: تشير البيانات المتوفرة عن أربع دول عربية وهي تونس، وسورية، والكويت ومصر، إلى ضعف مخصصات البحث والتطوير في الفترة 1996 – 2002. إذ تدنت نسبة الإنفاق على هذا القطاع عن 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء تونس التي بلغت النسبة فيها 0.63 في المائة، مقارنة بمعدلي الدول النامية[12] والدول مرتفعة الدخل اللذان يبلغان 0.9 في المائة و2.54 في المائة على التوالي. كما تشير البيانات إلى ضعف القاعدة المعرفية والتكنولوجية في الدول العربية والمتمثلة في ندرة العلماء ، وضعف مخرجات قطاع البحث والتطوير من الإنتاج العلمي، والصادرات من التكنولوجيا المتقدمة وبراءات الاختراع. وتعزى بعض إخفاقات هذا القطاع إلى عدم توفر الإمكانات المادية لدى الدول التي لديها القوى البشرية اللازمة، وعدم توفر القوى البشرية لدى الدول ذات الإمكانات المادية، كما أنه في الجامعات العربية لا تحظى الدراسات العلمية ذات الطابع التطبيقي أو التكنولوجي بالتقدير

[12] يبلغ معدل الإنفاق على هذا القطاع في دول شرق آسيا والباسفيكي نحو 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

والاهتمام الذي تحظى به الدراسات الأكاديمية. علاوة على ذلك، لم يتطور القطاع الصناعي بالقدر الذي يدعم فيه البحث والتطوير على النحو الفعال، الملحق (13/2).

وبما أن أنشطة البحث والتطوير، هي من الوسائل الأكثر أهمية في تحسين مستويات المعيشة بما في ذلك اكتشاف طرق جديدة لمكافحة الفقر، ولزيادة القدرة التنافسية للإنتاج السلعي والخدمي العربي[13]، وربط الدول العربية بالاقتصادات العالمية، فإن من صالح الدول العربية تعزيز سياساتها الخاصة بقطاع البحث والتطوير وتوفير الميزانيات المناسبة لذلك واتخاذ التدابير التي تسهم في تكوين وتطوير قدرات الكوادر البشرية وإنشاء البنية التحتية العلمية والتكنولوجية اللازمة.

الصحة

العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع معدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 سنة في عام 1960 إلى 67 سنة في عام 2003 نتيجة لتحسن الخدمات الصحية، ويتساوي بذلك المتوسط العربي مع المتوسط العالمي للفترة[14] 2002-2005. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد زاد في الدول التي توفرت عنها بيانات للفترة 1980-2004، بحوالي 17 سنة في عمان، وما بين 12 – 15 سنة في كل من الجزائر وسورية وليبيا ومصر والمغرب واليمن، وتراجع المؤشر في العراق بنحو 3 سنوات. وتتميز معظم الدول العربية عام 2004 بارتفاع أداء هذا المؤشر، إذ يتجاوز المعدل 70 سنة في جميع الدول العربية عدا جيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وموريتانيا واليمن، والتي تتراوح معدلاتها مابين 47 سنة و61 سنة. وتعكس هذه البيانات تدني المستوى الصحي في المجموعة الأخيرة من الدول، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في بعضها، الملحق (14/2).

وفيات الأطفال دون الخامسة: بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية نحو 61 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2003. وبلغ معدل وفيات الرضع في الدول العربية، والذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي تلقاها الرضيع خلال شهره الأول، في عام 2003 نحو 48 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وتعتبر هذه النسبة أفضل من معدل الدول النامية للعام نفسه والبالغ 61 حالة وفاة، والمتوسط العالمي البالغ 56 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وتوجد أفضل المعدلات في الإمارات، والبحرين، وعمان والكويت حيث انخفض المعدل دون 11 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2004. وفي المقابل، تجاوز المعدل 110 حالة وفاة الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي في جيبوتي، والصومال، والعراق، وموريتانيا واليمن. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن أداء هذا المؤشر قد شهد درجة عالية من التحسن في معظم الدول العربية. وتراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ربع مستواه في تونس، وسورية،

---

[13] إن تطبيق قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية سيضيف تكاليف على المنشآت الإنتاجية على النحو الذي يحد من قدرتها التنافسية.

[14] يبلغ متوسط الدول النامية 64.9 سنة، ومتوسط الدول المتقدمة 77.6 سنة، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005).

وعمان، وليبيا ومصر خلال الفترة 1980 – 2004، وحققت عُمان أفضل تقدم خلال تلك الفترة، إلا أن المعدل قد ارتفع خلال تلك الفترة في لبنان والعراق. وكان لمؤشر وفيات الرضع نتائج مشابهه لمؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة، الملحقان (14/2) و(18/2).

الإنفاق على الصحة: أنفقت الدول العربية نحو 2.9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة في عام 2002، إلا أن هذا المعدل قد تفاوت بشكل كبير فيما بين الدول العربية. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 ما بين 11.5 في المائة في لبنان و1.5 في المائة في قطر. وتراوحت نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 12.5 في المائة في الأردن و3.5 في المائة في اليمن و0.7 في المائة فقط في العراق، الملحق (15/2).

يتولى القطاع الخاص المسئولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في السودان، والعراق، ولبنان واليمن وتونس، بينما يلعب القطاع الخاص دوراً أقل في هذا المجال في دول مجلس التعاون الخليجي، والجزائر، وموريتانيا. ويشير مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية في الفترة 1990-2004 إلى ضعف انتشار هذه الخدمات في اليمن وموريتانيا والسودان وإلى حد ما في المغرب، إذ يحصل فقط نحو ثلثي السكان في السودان ونصفهم في اليمن على خدمات صحية.

مياه الشرب النقية والصرف الصحي: تشير البيانات إلى أن مستوى مؤشري نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي مناسبين في الدول العربية عام 2002 أعلى من مستواه في الدول النامية. وتبلغ نسبة السكان الحاصلين على هذه الخدمات في الدول العربية نحو 84 في المائة و66 في المائة من إجمالي السكان على التوالي، ونحو 94 في المائة و96 في المائة من إجمالي سكان الحضر على التوالي، مما يشير إلى ضعف خدمات الصرف الصحي في الريف. إلا أن التفاوت فيما بين الدول العربية كبير للغاية، حيث لا يحصل نحو نصف سكان موريتانيا، ونحو ثلاثة أرباع سكان الصومال على مياه شرب نقية. ولا زالت الفجوة واسعة بين الريف والحضر في أداء هذا المؤشر في جيبوتي والسعودية وسورية والعراق والمغرب وموريتانيا، الملحقان (16/2) و(18/2).

أما أقل أداء لخدمات الصرف الصحي فتوجد في الصومال، واليمن، والسودان، وموريتانيا، وجيبوتي حيث تراوحت نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي في هذه الدول ما بين نصف السكان إلى ثلاثة أرباعهم، وترتفع نسبة المحرومين من هذه الخدمة ليس فقط في الأرياف، بل أيضاً في المدن في كل من الصومال، والسودان وجيبوتي. ويلاحظ أن أداء الدول العربية في مؤشر توفر خدمات مياه الشرب النقية أفضل من أدائها في مؤشر توفر خدمات الصرف الصحي المناسب.

العمالة

تمثل القوى العاملة في الدول العربية في عام 2004 نحو 36.8 في المائة من إجمالي السكان، وتعتبر هذه النسبة منخفضةً في جميع الدول العربية عدا دول مجلس التعاون الخليجي والدول التي تشكل فيها الزراعة قطاعا مهما. وتتقارب معدلات هذه الفئة الأخيرة مع معدلات الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. ويتسم معدل نمو القوى العاملة بالارتفاع في جميع الدول العربية، حيث بلغ المتوسط العربي لهذا المعدل حوالي 3.2 في المائة خلال الفترة 1995–2004. وسجل كل من الأردن والإمارات والجزائر وسورية والصومال والعراق وعمان والكويت واليمن أعلى معدلات نمو للقوى العاملة بين الدول العربية، تراوحت بين 3.5 في المائة و9.8 في المائة. ومن المتوقع أن يستمر معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني المرتفع في العقود السابقة، الملحق (17/2).

تعاني معظم الدول العربية من معدلات عالية للبطالة، تجاوزت ربع إجمالي القوى العاملة في كل من الجزائر وفلسطين والعراق، وتجاوز المعدل 10 في المائة من القوى العاملة في الأردن وتونس والسودان وسورية وليبيا ومصر والمغرب واليمن. ومن المتوقع أن تجد الدول العربية صعوبة جمة في الحد من ظاهرة البطالة إذا ما استمرت وتيرة النمو الاقتصادي لا تؤدي إلى استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، والداخلين الجدد لسوق العمل. وقد دفعت ظاهرة البطالة في الدول العربية سالفة الذكر الكثير من العمالة إلى الهجرة للعمل في الخارج، الإطار رقم (4).

يقدر عدد الذين يعملون في قطاع الزراعة في عام 2004 بنحو 28.9 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية، وفي قطاع الصناعة بنحو 16.9 في المائة، وفي قطاع الخدمات بنحو 54.2 في المائة. ولا زالت حصة قطاع الخدمات من القوى العاملة في تزايد، ونمت بنحو نقطة مئوية واحدة سنويا في الفترة 1995-2004. وقد أصبحت القوى العاملة في قطاع الخدمات في كل من ليبيا، والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، عدا عمان، تمثل نسبة كبيرة للغاية من إجمالي القوى العاملة. وتوجد في لبنان وتونس أعلى نسبة من القوى العاملة في القطاع الصناعي. ومن جانب آخر، تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في جميع الدول العربية، خلال الفترة 1995-2004، و تراجعت أيضاً نسبتهم في قطاع الصناعة في جميع الدول العربية عدا جيبوتي وقطر، حيث زادت معدلات العاملين في هذا القطاع في هاتين الدولتين خلال تلك الفترة.

الإطار رقم (4)

هجرة العمالة العربية

تعتبر هجرة العمالة بمثابة ثمرة تعاون وتبادل منافع بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للعمالة. وعادة ما تعاني الدول المصدرة للعمالة من عجز في رأس المال وفائض في الأيدي العاملة (وغالباً ما تكون معدلات البطالة فيها عالية)، وبالمقابل فإن الدول المستقبلة للعمالة لديها فائض في رأس المال وعجز في العمالة. وبصفة عامة، توجد قناعة لدى الطرفين بأن قيمة المنافع المتبادلة من هذا التعاون تفوق الخسائر الناجمة عنه، ومع ذلك شكلت بعض القضايا مصادر قلق للطرفين. ومن بين مصادر قلق الدول المصدرة للعمالة التكاليف الباهظة التي تكبدتها لإعداد وتأهيل جانب كبير من العمالة المهاجرة، والتأثير السلبي لتحويلات العاملين بالخارج، على الرغم من جوانبه الايجابية العديدة، وبخاصة على أنماط الاستهلاك والأسعار وبالتالي المساهمة في رفع معدلات التضخم. وساهمت هجرة العمالة في التخفيف من الضغوط على أسواق العمل العربية في الدول المصدرة للعمالة، بالرغم من أن أثر هذه الهجرة على الحد من البطالة لم يكن كبيراً.

من ناحية أخرى، أدى التدفق المتزايد للعمالة الوافدة في الدول المستقبلة لها إلى زيادة نسبة السكان الوافدين، مما شكل، في بعض الحالات، تهديداً للهوية الوطنية لبعض الدول المضيفة، وبدأت هذه الدول في معالجة هذا الاختلال في تركيبتها السكانية بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمواطنين، والتي اعتبرت أحد أهم الأهداف الوطنية. كما اتخذت عدة إجراءات لتحقيق هذه الأهداف من أبرزها اعتماد سياسات توطين الوظائف، وتشجيع القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية، ووضع رزمة من الإجراءات التي تحد من معدل نمو السكان من الوافدين. ونجحت هذه الدول، إلى حد كبير، في تطبيق سياسات توطين الوظائف في القطاع العام، ولكنها لم تحقق إلا إنجازات محدودة في تطبيق هذه السياسات في القطاع الخاص، والذي استمر في اعتماده على العمالة الوافدة الأقل تكلفة.

وتبلغ حصة النساء من إجمالي القوى العاملة بالدول العربية نحو 31.1 في المائة في عام 2004، وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتدنى حصة المرأة بشكل كبير في بعض دول الخليج العربية[15]، بينما ترتفع حصتها في الدول الزراعية. ويلاحظ تراجع نصيب المرأة من القوى العاملة في الدول العربية التي يلعب فيها القطاع الزراعي دورا مهما، وترتفع مشاركتها في القوى العاملة في بقية الدول. ويشير دليل التكافؤ بين الجنسين إلى الفجوة الكبيرة بين معدل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة العربية حيث تعمل 4.2 امرأة مقابل كل عشرة رجال في عام 2003. وتعتبر فجوة النوع الاجتماعي في الدول العربية الأكبر بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، فعلى سبيل المثال تعمل 6.7 امرأة مقابل كل عشرة رجال في الدول النامية و 7.2 امرأة مقابل كل عشرة رجال في الدول الصناعية المتقدمة. إلا أن ارتفاع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل يدل على درجة أكبر من تمكينها الاقتصادي، كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرصاً أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائدا، إذ غالبا ما تجد المرأة فرصاً أوسع للعمل في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات دون الأخرى[16].

[15] على الرغم من أن القوة العاملة من النساء في دول الخليج تضم عدداً كبيراً من الوافدات العاملات في الخدمة المنزلية.

[16] الإسكوا، "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2005".

ملحق (1/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية
(1990 و 1995 و 2000-2005)

(مليون وحدة عملة محلية)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الأردن	2,760.9	4,714.6	5,998.6	6,363.8	6,794.0	7,228.7	8,081.3	9,012.2
الإمارات	123,541.0	157,144.0	258,991.0	255,408.0	275,286.0	325,148.0	390,482.0	490,582.0
البحرين	1,703.0	2,199.4	2,996.9	2,981.2	3,176.5	3,646.9	4,204.6	5,031.2
تونس	10,815.7	17,051.8	26,685.3	28,757.2	29,933.1	32,211.8	35,104.1	37,201.7
الجزائر	554,518.0	2,004,995.0	4,123,514.0	4,260,811.0	4,546,200.0	5,263,861.6	6,126,600.0	7,519,000.0
جيبوتي	75,435.0	88,456.0	98,267.0	101,932.0	105,210.0	111,070.0	117,734.2	125,740.1
السعودية	437,334.0	533,504.0	706,657.0	686,296.0	707,067.0	804,648.0	938,771.0	1,160,742.0
السودان	11,011.1	404,973.9	3,377,057.1	3,769,273.9	4,283,553.8	4,971,336.2	5,725,013.9	6,830,822.7
سورية	268,328.0	570,975.0	903,944.0	974,008.0	1,016,519.0	1,067,265.0	1,253,843.0	1,479,667.0
العراق	23,296.8	1,570,000.0	40,470,980.2	34,108,514.4	34,123,696.2	20,562,256.4	37,049,251.9	47,578,467.6
عُمان	4,493.0	5,307.2	7,639.2	7,670.4	7,815.1	8,375.9	9,527.1	11,817.0
قطر	26,792.0	29,622.0	64,646.0	63,840.0	70,484.0	85,663.0	115,512.0	154,564.0
الكويت	5,327.7	8,113.9	11,570.0	10,700.0	11,584.5	14,253.5	17,466.0	23,588.0
لبنان	1,973,000.0	18,028,000.0	25,143,000.0	25,726,000.0	27,832,000.0	29,991,000.0	32,815,000.0	33,241,000.0
ليبيا	9,285.0	10,679.3	17,668.7	18,079.2	25,914.0	31,731.8	41,576.9	54,537.6
مصر	95,835.0	204,000.0	340,100.0	358,700.0	378,964.0	417,523.0	485,081.0	536,630.0
المغرب	212,823.2	281,701.9	354,207.8	383,185.0	397,782.0	419,485.2	443,672.8	461,188.0
موريتانيا	82,353.0	137,339.0	224,507.7	280,688.0	303,368.0	352,519.0	402,525.0	514,642.0
اليمن	125,180.0	515,875.0	1,560,926.0	1,684,554.0	1,894,497.0	2,177,463.0	2,551,994.0	3,033,380.0

* بيانات أولية .

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(1990 و 1995 و 2000-2005)

(مليون دولار)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
مجموع الدول العربية	**431,345**	**477,643**	**671,202**	**651,770**	**667,417**	**746,071**	**878,760**	**1,066,481**
الأ ر د ن	4,160	6,650	8,461	8,976	9,583	10,196	11,398	12,711
الإمـــارات	33,653	42,807	70,521	69,546	74,959	88,536	106,326	133,583
البحريـــن	4,529	5,849	7,971	7,929	8,448	9,699	11,182	13,381
تونـــــس	12,581	18,050	19,435	20,056	23,143	26,903	29,253	28,817
الجزائـــر	61,902	42,047	54,728	55,146	57,048	68,007	85,003	102,500
جيبوتـــي	424	498	553	574	592	625	662	708
الســعودية	116,778	142,458	188,442	183,012	188,551	214,573	250,339	309,531
الســـودان	24,469	4,867	13,089	14,610	16,475	19,121	22,019	28,462
ســـورية	13,896	16,617	18,923	20,237	20,669	21,688	24,484	27,971
العـــراق	14,121	7,500	20,969	17,682	17,437	10,621	24,700	31,719
عُمـــان	11,685	13,803	19,862	19,943	20,325	21,784	24,778	30,733
قطـــر	7,360	8,138	17,760	17,538	19,364	23,534	31,734	42,463
الكويـــت	18,293	27,186	37,714	34,906	38,111	47,823	59,267	80,781
لبنـــان	2,811	11,122	16,679	17,065	18,462	19,895	21,768	22,050
ليبيـــا	32,809	30,510	34,574	30,032	20,405	24,545	31,982	41,632
مصـــر	35,399	60,142	97,655	90,285	85,724	81,500	78,505	89,171
المغـــرب	26,461	33,184	33,278	33,148	36,241	43,815	50,031	52,024
موريتانـيا	1,021	1,056	938	1,098	1,116	1,340	1,517	1,938
اليمـــن	8,993	5,158	9,651	9,989	10,765	11,867	13,811	16,309

* بيانات أولية .

المصدر: مصادر الملحق (1/2) .

ملحق (3/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
(2005)

(مليون دولار)

	قطاعات الانتاج السلعي					اجمالي	قطاعات الخدمات الانتاجية			اجمالي	قطاعات الخدمات الاجتماعية			اجمالي	الناتج	صافي	الناتج
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء	قطاعات الإنتاج السلعي	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف	قطاعات الخدمات الإنتاجية	الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى	قطاعات الخدمات الاجتماعية	بسعر التكلفة	الضرائب غيرالمباشرة	المحلي الإجمالي
مجموع الدول العربية	**71,428**	**413,415**	**104,382**	**50,675**	**16,557**	**656,457**	**100,873**	**65,507**	**43,897**	**210,277**	**35,555**	**119,485**	**26,882**	**181,923**	**1,048,657**	**17,824**	**1,066,481**
الأ ر د ن	315	371	2,155	506	291	3,638	1,182	1,826	816	3,824	1,391	2,030	338	3,760	11,221	1,489	12,711
الإمـــارات	3,003	47,410	16,663	9,525	2,161	78,761	16,867	8,888	5,727	31,482	9,781	9,458	2,720	21,959	132,202	1,381	133,583
البحريـــن	53	3,388	1,706	453	178	5,778	1,385	806	3,270	5,462	776	341	476	1,593	12,833	548	13,381
تونـــس	3,357	1,306	5,053	1,515	387	11,618	4,454	2,873	859	8,186	962	3,864	1,072	5,898	25,702	3,115	28,817
الجزائـــر	7,866	47,192	4,426	7,620	1,004	68,109	9,762	6,938	411	17,111	750	7,920	1,808	10,478	95,698	6,802	102,500
جيبوتـــي	22	4	16	41	33	116	97	173	82	352	0	139	12	151	619	89	708
الســعودية	10,204	148,840	29,665	14,611	2,938	206,258	16,719	10,261	12,744	39,724	13,314	44,543	2,995	60,852	306,834	2,697	309,531
الســودان	10,068	3,165	1,552	1,137	226	16,148	4,763	2,638	2,568	9,969	0	1,125	682	1,807	27,924	538	28,462
ســـورية	6,390	5,895	2,652	783	196	15,916	3,443	3,877	1,023	8,343	0	2,930	747	3,677	27,936	35	27,971
العـــراق	2,940	25,900	597	412	202	30,050	2,577	3,062	267	5,907	299	4,089	771	5,159	41,116	9,397-	31,719
عُمـــان	448	15,122	2,603	773	386	19,331	3,385	1,815	313	5,514	893	2,266	2,500	5,659	30,504	230	30,733
قطـــر	59	25,294	3,583	2,402	607	31,946	1,887	1,405	4,062	7,354	0	3,404	718-	2,685	41,985	478	42,463
الكويـــت	268	44,016	6,016	1,559	1,084	52,943	3,957	4,432	3,573	11,961	2,838	10,370	2,161	15,368	80,273	508	80,781
لبنـــان	1,722	0	2,004	1,061	1,178	5,964	6,349	677	1,373	8,399	1,567	4,638	1,483	7,687	22,050	0	22,050
ليبيـــا	1,186	29,124	1,007	1,376	289	32,984	2,208	1,537	442	4,186	469	3,574	419	4,462	41,632	0	41,632
مصـــر	12,545	10,121	14,944	3,341	1,625	42,576	12,242	8,660	6,295	27,197	1,551	8,623	3,907	14,081	83,854	5,317	89,171
المغـــرب	8,467	823	8,638	2,592	3,614	24,134	7,179	3,681	10-	10,849	0	8,279	5,166	13,445	48,428	3,595	52,024
موريتانـيا	342	218	214	0	0	774	321	212	0	534	137	215	101	452	1,760	178	1,938
اليمـــن	2,174	5,224	890	967	158	9,413	2,096	1,747	82	3,925	829	1,677	244	2,750	16,089	220	16,309

المصدر: مصادر الملحق (1/2) .

ملحق (4/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
(2004)

(مليون دولار)

	قطاعات الانتاج السلعي						اجمالي	قطاعات الخدمات الانتاجية			اجمالي	قطاعات الخدمات الاجتماعية			اجمالي	الناتج	صافي	الناتج
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		قطاعات الإنتاج السلعي	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف	قطاعات الخدمات الإنتاجية	الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى	قطاعات الخدمات الاجتماعية	بسعر التكلفة	الضرائب غيرالمباشرة	المحلي الإجمالي
مجموع الدول العربية	**65,571**	**289,128**	**91,654**	**45,128**	**15,309**		**506,790**	**90,148**	**57,647**	**37,399**	**185,194**	**33,202**	**110,847**	**24,782**	**168,932**	**860,916**	**17,844**	**878,760**
الأ ر د ن	285	325	1,853	458	267		3,188	1,053	1,663	683	3,399	1,354	1,888	306	3,548	10,135	1,263	11,398
الإمـــارات	2,750	33,789	13,658	7,889	1,830		59,915	13,833	7,424	4,551	25,807	8,174	8,839	2,516	19,529	105,251	1,075	106,326
البحريـــن	54	2,578	1,149	364	202		4,347	1,146	761	2,687	4,594	996	357	410	1,763	10,703	479	11,182
تونـــس	3,682	1,032	5,198	1,489	402		11,802	4,356	2,668	999	8,023	969	3,892	1,051	5,912	25,737	3,516	29,253
الجزائـــر	8,032	31,820	4,195	6,991	975		52,012	9,292	6,991	410	16,693	731	7,691	1,700	10,122	78,827	6,175	85,003
جيبوتـــي	20	4	15	39	31		108	91	162	77	330	0	130	11	141	579	83	662
الســعودية	9,917	102,525	25,554	13,638	2,775		154,408	15,502	9,511	11,538	36,551	12,787	41,432	2,808	57,027	247,986	2,353	250,339
الســودان	8,334	1,811	1,205	871	124		12,344	3,864	1,969	2,030	7,863	0	804	556	1,360	21,567	453	22,019
ســورية	5,635	5,047	2,342	664	160		13,848	3,025	3,398	895	7,318	0	2,635	556	3,290	24,456	28	24,484
العـــراق	2,347	20,257	511	311	175		23,601	2,036	2,446	214	4,696	226	3,012	437	3,675	31,972	7,273-	24,700
عُمـــان	441	10,487	2,109	728	355		14,120	3,178	1,702	89	4,969	1,213	2,206	2,086	5,505	24,593	185	24,778
قطـــر	58	17,286	3,295	1,765	407		22,811	1,689	1,104	2,727	5,520	0	3,255	184-	3,071	31,402	332	31,734
الكويـــت	241	26,619	4,940	1,364	1,041		34,205	3,759	3,546	2,797	10,102	2,679	9,723	2,010	14,412	58,719	548	59,267
لبنـــان	1,700	0	1,978	1,047	1,163		5,888	6,268	668	1,355	8,291	1,547	4,579	1,464	7,589	21,768	0	21,768
ليبيـــا	1,107	20,945	917	1,150	257		24,376	1,840	1,280	368	3,488	455	3,297	366	4,118	31,982	0	31,982
مصـــر	11,133	9,297	13,538	2,995	1,402		38,365	10,253	7,170	5,680	23,103	1,391	7,492	3,429	12,312	73,779	4,726	78,505
المغـــرب	7,938	815	8,257	2,515	3,613		23,139	6,943	3,547	15-	10,475	0	7,985	4,900	12,884	46,498	3,532	50,031
موريتانـيا	110	179	171	0	0		459	160	83	266	509	0	273	170	442	1,411	106	1,517
اليمـــن	1,788	4,312	770	852	131		7,853	1,859	1,555	50	3,463	682	1,358	194	2,233	13,549	262	13,811

المصدر: مصدر الملحق (1/2) .

ملحق (5/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2005)

(مليون دولار)

	الاستهلاك العائلي	الاستهلاك العام	الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فجوة الموارد	الناتج المحلي الاجمالي	صافي دخل عوامل الانتاج	الناتج القومي الإجمالي
مجموع الدول العربية	**455,874**	**182,325**	**638,199**	**214,136**	**627,733**	**413,587**	**214,146**	**1,066,481**	**11972**	**1,078,452**
الأ ر د ن	10,384	2,710	13,094	3,484	6,624	10,491	3,866-	12,711	260	12,971
الإمـــارات	61,025	14,698	75,723	27,099	119,251	88,491	30,760	133,583	1607	135,190
البحريـــن	5,824	2,064	7,887	2,496	11,687	8,689	2,998	13,381	413-	12,968
تونـــس	18,593	4,471	23,065	6,514	13,830	14,592	762-	28,817	1394-	27,423
الجزائـــر	34,448	12,133	46,581	30,809	49,048	23,938	25,110	102,500	4027-	98,473
جيبوتـــي	602	197	799	120	329	540	211-	708	49	757
الســعودية	81,504	71,602	153,106	50,279	187,828	81,681	106,146	309,531	2134	311,665
الســودان	21,640	1,971	23,611	5,171	4,065	4,385	320-	28,462	856-	27,606
ســورية	17,095	3,799	20,894	5,660	10,165	8,748	1,417	27,971	1068-	26,902
العـــراق	18,151	8,627	26,778	3,654	33,125	31,837	1,288	31,719	57	31,776
عُمـــان	12,218	5,605	17,824	4,965	19,295	11,351	7,945	30,733	1357-	29,376
قطـــر	7,738	4,882	12,619	15,066	28,983	14,205	14,778	42,463	393-	42,070
الكويـــت	25,326	12,455	37,782	15,945	51,572	24,517	27,055	80,781	8833	89,614
لبنـــان	16,992	6,728	23,720	5,710	16,535	23,916	7,381-	22,050	0	22,050
ليبيـــا	13,025	4,817	17,842	3,824	31,002	11,037	19,966	41,632	548	42,180
مصـــر	63,315	11,549	74,864	15,786	27,617	29,096	1,479-	89,171	4379	93,550
المغـــرب	35,896	11,478	47,374	13,005	10,613	18,968	8,356-	52,024	4709	56,732
موريتانـيا	1,251	563	1,814	981	617	1,474	857-	1,938	189	2,126
اليمـــن	10,847	1,978	12,824	3,568	5,546	5,630	84-	16,309	1284-	15,024

* تقديرات.

المصدر: مصدر الملحق (1/2) .

ملحق (6/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2004)

(مليون دولا

	الاستهلاك العائلي	الاستهلاك العام	الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فجوة الموارد	الناتج المحلي الاجمالي	صافي دخل عوامل الانتاج	الناتج القومي الإجمالي
مجموع الدول العربية	**408,321**	**161,759**	**570,080**	**185,031**	**468,677**	**345,029**	**123,648**	**878,760**	**7404**	**886,163**
الأ ر د ن	9,311	2,430	11,741	3,124	5,940	9,407	3,467-	11,398	233	11,631
الإمـــارات	54,184	13,302	67,486	23,352	94,015	78,526	15,488	106,326	221	106,547
البحريـــن	4,925	1,877	6,803	2,474	9,076	7,171	1,906	11,182	576-	10,606
تونـــــس	18,354	4,633	22,987	7,227	13,049	14,010	961-	29,253	1300-	27,953
الجزائـــر	32,715	11,752	44,467	27,795	34,243	21,502	12,741	85,003	2768-	82,235
جيبوتـــي	546	178	724	108	310	480	170-	662	46	708
الســعودية	76,188	59,146	135,334	45,411	131,849	62,255	69,594	250,339	2134	252,473
الســـودان	16,752	1,455	18,207	4,151	2,532	2,871	338-	22,019	668-	21,351
ســـورية	15,543	3,418	18,960	5,145	8,592	8,214	378	24,484	1029-	23,455
العـــراق	11,912	9,073	20,985	1,905	24,084	22,275	1,810	24,700	49	24,749
عُمـــــان	11,289	5,284	16,573	4,642	14,174	10,611	3,563	24,778	1334-	23,444
قطـــــر	5,540	4,147	9,687	10,594	20,363	8,910	11,453	31,734	305-	31,429
الكويـــت	22,306	11,802	34,108	10,574	33,831	19,247	14,584	59,267	6129	65,396
لبنـــــان	17,029	6,770	23,799	6,421	16,724	25,176	8,452-	21,768	0	21,768
ليبيـــــا	12,053	4,018	16,071	3,196	21,483	8,768	12,715	31,982	417	32,399
مصـــــر	56,042	9,710	65,752	13,044	22,431	22,722	291-	78,505	2839	81,344
المغـــرب	33,568	10,493	44,061	12,530	10,438	16,997	6,560-	50,031	4316	54,347
موريتانـيا	1,098	408	1,506	716	463	1,168	705-	1,517	157	1,674
اليمـــــن	8,966	1,864	10,830	2,621	5,079	4,719	360	13,811	1159-	12,652

المصدر: مصدر الملحق (1/2) .

ملحق (7/2) : عدد السكان في الدول العربية
(1990 و 1995 و 1998-2005)

(ألف نسمة)

	1990	1995	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	* 2005	معدل النمو معدل النمو (%) 2005-2004	متوسط معدل النمو السنوي (%) 1995-1985	متوسط معدل النمو السنوي (%) 2005-1995
مجموع الدول العربية	**218239**	**249033**	**267342**	**273885**	**278449**	**284539**	**290918**	**297096**	**303715**	**309865**	**2.02**	**2.63**	**2.21**
الأ ر د ن	3468	4264	4623	4738	4875	4978	5098	5230	5350	5473	2.30	4.60	2.53
الإمـــارات	1773	2411	2776	2938	3247	3488	3754	4036	4368	4105	-6.02	5.75	5.47
البحريـــن	503	587	605	621	638	655	672	690	708	727	2.64	3.40	2.16
تونـــس	8154	8958	9333	9456	9564	9674	9782	9840	9932	10030	0.99	2.12	1.14
الجزائـــر	25022	29100	30679	31446	30416	30879	31357	31848	32364	32795	1.33	2.90	1.20
جيبوتـــي	520	580	640	660	680	701	722	745	768	792	3.14	3.04	3.17
الســعودية	15187	18136	19504	19983	20378	20907	21442	21983	22529	23079	2.44	3.55	2.41
الســودان	23436	27175	29495	30325	31081	31627	32299	32926	33595	34262	1.99	2.99	2.34
ســـورية	12116	14185	15473	15891	16320	16720	17130	17550	17793	18138	1.94	3.29	2.49
الصومـــال	8680	9130	9408	9501	9596	9691	9787	9885	9983	10082	1.00	1.50	1.00
العـــراق	17890	20536	22702	23382	24086	24813	25565	26340	27138	27960	3.03	2.80	3.13
عُمـــان	1625	2131	2287	2325	2402	2478	2538	2341	2416	2509	3.85	4.17	1.65
فلسطيـــن	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
قطـــر	418	489	557	586	617	649	682	718	756	796	5.29	3.23	4.99
الكويـــت	2141	1881	2238	2274	2228	2243	2363	2484	2754	2991	8.61	0.90	4.75
لبنـــان	2550	3500	3700	3760	3765	3798	3817	3844	3867	3892	0.65	2.74	1.07
ليبيـــا	4229	4812	5258	5500	5640	5842	6021	6221	6420	6629	3.26	2.57	3.26
مصـــر	51510	57068	60706	61993	63305	64652	65986	67313	68648	70019	2.00	2.06	2.07
المغـــرب	24177	26386	27775	28238	28705	29170	29631	30105	30584	31072	1.60	1.93	1.65
موريتانيـا	1980	2283	2493	2568	2645	2711	2777	2839	2912	2981	2.38	2.58	2.70
اليمـــن	12860	15421	17090	17700	18261	18863	19495	20158	20830	21531	3.37	3.18	3.39

* تقديرات أولية.

1) بيانات الإمارات لعام 2005 تمثل النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم في عام 2005.

2) بيانات عمان لعام 2003 تمثل بيانات التعداد الذي تم في عام 2003.

المصدر: مصادر وطنية ودولية مختلفة.

ملحق (8/2) : المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (فرد / كم^2)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)						النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)								
				2004		1980		1970		1975			1990			2004		
	2005	2005	1970	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأردن	89,342	61	17	18	82	40	60	49	51	47.2	50.0	2.8	43.7	53.5	2.8	37.1	59.7	3.2
الإمارات	83,600	49	3	25	75	19	81	43	57	28.4	69.4	2.2	30.8	67.7	1.5	25.2	73.8	1.0
البحرين	707	1028	297	* 10	* 90	19	81	21	79	43.0	54.8	2.2	31.8	65.8	2.4	26.7	70.7	2.6
تونس	155,566	64	33	** 35	** 65	48	52	56	44	43.8	52.7	3.5	37.3	57.8	4.9	26.8	66.3	6.9
الجزائر	2,381,741	14	6	* 41	* 59	56	44	61	39	47.6	48.2	4.2	42.0	54.4	3.6	33.2	62.7	4.1
جيبوتي	23,200	34	6	* 16	* 84	26	74	38	62	43.4	54.6	2.0	43.0	54.3	2.7	42.5	54.5	3.0
السعودية	2000000**	**12	3	19	81	34	66	51	49	44.3	52.7	3.0	40.8	56.7	2.5	33.5	63.8	2.8
السودان	2,505,805	14	6	* 61	* 39	80	20	84	16	44.4	52.9	2.7	43.6	53.5	2.9	39.3	57.1	3.6
سورية	185,180	98	34	50	50	53	47	57	43	48.5	47.8	3.7	47.8	49.5	2.7	37.3	59.5	3.2
الصومال	637,657	16	7	* 65	* 35	78	22	82	18	45.4	51.6	3.0	47.0	50.2	2.8	47.8	49.8	2.4
العراق	435,052	64	21	* 33	* 67	35	65	44	56	46.6	50.9	2.5	44.2	52.9	2.9	38.6	58.2	3.1
عُمان	309,500	8	3	* 28	* 72	69	31	95	5	44.4	52.9	2.7	46.4	51.2	2.4	40.3	56.8	2.9
فلسطين	…	…	…	44	56	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
قطر	11,427	61	10	-	100	14	86	20	80	33.3	64.9	1.8	28.7	70.5	0.8	23.5	73.2	3.4
الكويت	17,818	157	42	-	100	-	100	-	100	44.3	53.1	2.6	…	…	…	15.8	82.6	1.6
لبنان	10,452	372	241	* 13	* 87	26	74	41	59	41.1	53.9	5.0	34.8	60.0	5.2	29.7	64.4	5.9
ليبيا	1,775,500	4	1	* 14	* 86	31	69	55	45	46.1	51.7	2.2	45.9	51.7	2.4	32.1	64.1	3.8
مصر	1,002,000	70	33	58	42	57	43	58	42	40.0	55.8	4.2	40.0	56.1	3.9	34.3	62.0	3.7
المغرب	710,850	44	34	* 43	* 57	59	41	66	34	47.1	49.2	3.7	39.2	57.1	3.7	32.4	63.2	4.4
موريتانيا	1,030,700	3	1	* 38	* 62	73	27	86	14	43.2	53.7	3.1	44.3	52.5	3.2	42.1	54.8	3.1
اليمن	555,000	39	11	73	27	81	19	87	13	50.9	46.5	2.6	52.5	44.2	3.3	46.4	50.9	2.8

* البيانات لعام 2003 . * * البيانات لعام 2004 . ** البيانات لعام 2005 .

المصادر : 1) مصادر وطنية .

2) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدةالمعلومات، يناير 2006.

3) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية "، 2000 /2001 .

4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، أعداد مختلفة.

ملحق (9/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(أ) : معدل الأمية (%)

	معدل الأمية (%)											
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						الفئة العمرية (15 - 24)					
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
	1990			2003			1990			2003		
الأردن	10.0	28.0	18.5	4.9	15.3	10.1	2.1	4.0	3.3	1.1	1.1	1.1
الإمارات	29.0	30.0	29.0	19.0 *	9.0 *	14.0 *	19.0	11.0	15.3	12.0	5.0	8.6
البحرين	...	...	17.9	9.0	16.0	12.0	3.7	5.0	4.4	0.7	0.7	0.7
تونس	28.0	54.0	40.9	13.9 **	29.8 **	21.9 **	7.2	25.0	15.9	4.0	7.8	5.7
الجزائر	32.0	59.0	47.1	20.5	39.9	30.2	13.0	32.0	22.7	6.4	13.9	9.9
جيبوتي	...	...	47.0	24.0 ***	43.0 **	33.5 ***	17.8	36.0	26.8	10.8 ***	19.4 ***	15.1 ***
السعودية	20****	42.7****	29.2****	12.5*	23.7*	17.1*	6****	18.9****	12.1****	3.05*	5.32*	4.15*
السودان	39.0	68.0	54.2	30.8	50.1	41.0	24.4	46.0	35.0	18.6	30.8	25.4
سورية	18.0	53.0	35.2	10.3	36.1	23.1	7.8	33.0	20.1	3.1	7.0	4.8
الصومال	...	...	..	...	...	...	...	...	..	...	...	..
العراق	43.0	67.0	64.3	34.0 ***	76.0 ***	59.9 ***	43.6	75.0	59.0	40.4 ***	70.4 ***	55.0 ***
عُمان	33.0	62.0	45.3	14.5	29.4	21.9	4.6	25.0	14.4	0.7	2.7	1.5
فلسطين	...	...	..	3.0 *	12.0 *	8.0 *	...	...	..	1.4	1.4	1.4
قطر	...	...	23.0	6.5 *	15.0 *	10.8 *	11.7	7.0	9.7	7.1 ***	2.7 ***	5.0 ***
الكويت	20.0	27.0	23.3	6.0 *	9.0 *	7.0 *	12.1	13.0	12.5	7.9	6.1	6.9
لبنان	12.0	27.0	19.7	8.0 ***	18.0 ***	13.1 ***	4.5	11.0	7.9	2.6 ***	6.7 ***	4.6 ***
ليبيا	17.0	49.0	31.9	8.2	29.3	18.3	1.1	17.0	9.0	0.0	6.0	0.0
مصر	40.0	66.0	52.9	16.0 *	40.0 *	28.0 *	29.1	49.0	38.7	21.3	33.1	26.8
المغرب	47.0	75.0	61.3	36.7	61.7	49.3	32.0	58.0	44.7	22.4	38.7	30.5
موريتانيا	54.0	76.0	65.2	40.5	56.6	48.8	44.0	65.0	54.2	32.3	44.5	38.7
اليمن	45.0	87.0	67.3	29.5	69.6	47.0	26.0	75.0	50.0	15.2	41.1	32.1

* البيانات لعام 2004 . ** البيانات لعام 2005 . *** البيانات لعام 2002 . **** البيانات لعام 1992 .

المصادر: 1) مصادر وطنية.

2) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات، يناير 2006.

3) اليونسكو، "كتاب الإحصاء السنوي، 1999" وقاعدة المعلومات، يناير 2006.

4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، أعداد مختلفة.

ملحق (9/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(ب) : دليل المساواة (*) بين الجنسين في معدل الأمية

	دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية			
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية (15 - 24)	
	1990	2003	1990	2003
الأردن	2.8	3.1	1.9	1.0
الإمارات	1.0	0.5	0.6	0.4
البحرين	...	1.8	1.4	1.0
تونس	1.9	2.1	3.5	2.0
الجزائر	1.8	1.9	2.5	2.2
جيبوتي	...	1.8	2.0	1.8
السعودية	**2.1	***1.9	**3.2	***1.7
السودان	1.7	1.6	1.9	1.7
سورية	2.9	3.5	4.2	2.2
الصومال	...	...	...	...
العراق	1.6	2.2	1.7	1.7
عُمان	1.9	2.0	5.4	3.8
فلسطين	...	4.0	...	1.0
قطر	...	2.3	0.6	0.4
الكويت	1.4	1.5	1.1	0.8
لبنان	2.3	2.3	2.4	2.6
ليبيا	2.9	3.6	15.5	...
مصر	1.7	2.5	1.7	1.6
المغرب	1.6	1.7	1.8	1.7
موريتانيا	1.4	1.4	1.5	1.4
اليمن	1.9	2.4	2.9	2.7

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور .

** البيانات لعام 1992 . *** البيانات لعام 2004 .

المصدر : مصادر الملحق (9/2) - أ.

ملحق (10/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم
(أ) معدل القيد الإجمالي

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	1990			2003			1990			2003			1990			2003		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأردن	70.7	71.1	70.9	99.0	99.0	99.0	43.7	45.6	44.6	85.0	87.0	86.0	…	…	…	33.0	37.0	35.0
الإمارات	105.8	102.8	104.3	98.0	95.0	97.0	63.0	71.6	67.0	77.0	80.0	79.0	5.0	15.0	9.2	21.0	53.0	35.0
البحرين	110.0	110.1	110.0	97.0	97.0	97.0	98.1	101.3	99.7	93.0	99.0	96.0	15.0	21.0	17.7	24.0	44.0	33.0
تونس	119.6	106.6	113.3	113.0	109.0	111.0	50.0	39.5	44.9	75.0	81.0	78.0	10.0	7.0	8.5	23.0	30.0	27.0
الجزائر	108.4	91.6	100.2	113.0	104.0	109.0	67.3	54.1	60.8	77.0	83.0	80.0	* 15.0	* 8.0	* 12.0	** 15.8	** 11.0	** 15.0
جيبوتي	44.6	31.6	38.1	47.0 ***	37.0 ***	42.0 ***	14.4	9.4	11.9	29.0 ***	20.0 ***	24.0 ***	* 0.2	* 0.1	* 0.1	*** 2.0	*** 2.0	*** 2.0
السعودية	114.1*******	103.1*******	108.6*******	109.6***	106.6***	108.1***	79.9*******	69.3*******	74.6*******	103.7***	95.3***	99.5***	******15.2	******14.2	******14.7	***26.4	***31	***28.7
السودان	60.3	45.2	52.8	64.0	56.0	60.0	26.9	21.1	24.0	38.0	32.0	35.0	3.0	3.0	3.0	**** 7.1	**** 6.6	**** 6.9
سورية	114.2	102.3	108.4	118.0	112.0	115.0	59.8	43.7	51.9	50.0	46.0	48.0	22.0	14.0	18.2	** 17.6	** 12.6	**** 6.1
الصومال	13.9	7.2	10.5	…	…	…	8.3	4.4	6.4	6.6 **	3.5 **	5.1 **	…	…	2.9	** 3.6	** 1.1	** 2.3
العراق	120.3	101.8	111.3	120.0	100.0	110.0	57.1	36.4	47.0	50.0	35.0	43.0	…	…	12.6	***** 18.0	***** 10.0	***** 14.0
عُمان	90.3	81.8	86.1	81.0	80.0	81.0	51.2	40.1	45.7	82.0	79.0	80.0	4.0	4.0	4.0	***** 6.0	***** 10.0	***** 7.0
فلسطين	…	…	…	99.0	99.0	99.0	…	…	…	85.0	90.0	88.0	…	…	…	34.0	35.0	35.0
قطر	100.5	94.0	97.3	107.0	104.0	106.0	77.1	84.5	80.7	92.0	96.0	94.0	15.0	43.0	27.0	12.0	32.0	22.0
الكويت	61.7	58.7	60.2	93.0	94.0	94.0	43.3	42.5	42.9	87.0	92.0	89.0	* 9.0	* 16.0	* 12.0	**** 13.0	**** 30.0	**** 21.1
لبنان	122.7	117.9	120.3	105.0	102.0	103.0	70.5	75.5	72.9	76.0	83.0	79.0	* 30.0	* 28.0	* 29.0	40.0	48.0	44.0
ليبيا	108.5	101.7	105.2	114.0	114.0	114.0	84.7	87.3	86.0	102.0	108.0	105.0	* 18.0	* 15.0	* 17.0	56.0	61.0	58.0
مصر	101.4	85.8	93.8	100.0	95.0	97.0	83.8	68.1	76.2	88.0	82.0	85.0	20.0	11.0	15.8	** 27.1	** 17.8	29.0
المغرب	79.0	54.3	66.9	115.0	104.0	110.0	40.6	29.7	35.3	49.0	41.0	45.0	13.0	8.0	10.6	12.0	10.0	11.0
موريتانيا	55.9	41.3	48.7	89.0	87.0	88.0	18.6	8.7	13.7	25.0	20.0	23.0	5.0	0.8	2.8	6.0	2.0	4.0
اليمن	82.7	32.7	58.3	98.0	68.0	83.0	94.5	19.5	58.0	65.0	29.0	47.0	7.0	2.0	4.1	******17.0	******5.0	******11.0

- تعرف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة .

* البيانات لعام 1992******* ** البيانات لعام 1997 . *** البيانات لعام 2004 . **** البيانات لعام 1999 . ***** البيانات لعام 2002 . ****** البيانات لعام 2000 .

المصادر: 1) مصادر وطنية .

2) اليونسكو، "كتاب الإحصاء السنوي، 1999" وقاعدة المعلومات، يناير 2006.

3) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدةالمعلومات، يناير 2006.

4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 2005.

" تابع" ملحق (10/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم
(ب) معدل القيد الصافي

	المرحلة الأولى									المرحلة الثانوية								
	1980			1990			2003			1980			1990			2003		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأردن	73.4	72.6	73.0	93.9	94.4	94.1	91.0	93.0	92.0	54.6	50.8	52.8	* 30.5	* 35.5	* 32.8	79.0	81.0	80.0
الإمارات	72.2	75.0	73.6	100.0	98.1	99.1	84.0	82.0	83.0	...	...	...	55.7	63.1	59.2	70.0	72.0	71.0
البحرين	83.6	76.1	79.9	99.0	99.0	99.0	89.0	91.0	90.0	57.4	51.7	54.5	83.7	86.1	84.9	84.0	90.0	87.0
تونس	92.1	71.8	82.2	97.7	89.8	93.9	97.0	97.0	97.0	28.2	17.3	22.9	* 45.8	* 39.1	* 42.5	61.0	68.0	64.0
الجزائر	90.8	70.7	80.9	99.3	86.9	93.2	96.0	94.0	95.0	36.6	24.2	30.5	59.6	47.5	53.7	65.0	69.0	67.0
جيبوتي	...	...	...	36.5	26.1	31.3	40.0 **	32.0 **	36.0 **	...	...	...	...	...	...	25.0 **	17.0 **	21.0 **
السعودية	60.3	36.5	48.6	89.7*******	83.6*******	86.7*******	94.5**	92.9**	93.7	26.3	16.0	21.3	40.2*******	38*******	39.1*******	65.7**	64.4**	65.1**
السودان	...	...	...	49.5	36.9	43.3	50.6	42.0	46.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	98.6	79.8	89.5	96.8	87.7	92.3	100.0	96.0	98.0	47.8	30.1	39.3	52.5	39.0	45.8	44.0	41.0	43.0
الصومال	20.2	11.6	15.9	10.6	5.9	8.2	...	...	...	6.9	2.8	4.9	...	...	...	...	...	...
العراق	103.0	93.9	98.6	...	...	...	98.0 ***	83.0 ***	91.0 ***	61.8	31.0	46.8	...	...	...	39.6 ****	26.0 ****	33.0 ****
عُمان	54.1	31.0	42.6	71.0	67.5	69.3	72.0	72.0	72.0	14.7	5.0	9.9	...	...	...	69.0	70.0	69.0
فلسطين	...	...	...	...	...	...	91.0	91.0	91.0	...	...	...	...	...	...	82.0	86.0	84.0
قطر	86.9	82.3	84.6	90.4	88.5	89.4	95.0	94.0	94.0	50.3	52.2	51.2	64.1	70.4	67.1	80.0	85.0	82.0
الكويت	88.8	80.2	84.5	50.6	47.3	49.0	82.0	84.0	83.0	42.8	44.0	43.3	45.8 *	44.6 *	45.2 *	75.0 *****	79.0 *****	77.0 *****
لبنان	...	...	...	79.3	76.2	77.8	91.0	90.0	91.0	...	...	...	...	...	...	71.0 ******	79.0 ******	75.0 ******
ليبيا	...	...	...	98.2	93.9	96.1	...	...	96.4 ******	71.2	53.0	62.3	...	...	...	...	...	...
مصر	...	...	...	90.9	76.2	83.7	93.0	90.0	91.0	...	...	...	...	...	...	83.2	79.0	81.0
المغرب	75.1	47.4	61.6	66.5	46.6	56.8	92.0	87.0	90.0	24.8	15.7	20.3	...	...	...	38.0	33.0	36.0
موريتانيا	...	...	...	40.6	29.9	35.3	68.0	67.0	68.0	...	...	...	...	...	...	18.0	14.0	16.0
اليمن	...	...	...	74.2	28.0	51.7	84.0	59.0	72.0	...	...	...	...	...	...	45.7	21.0	35.0

- تعرف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة .

* البيانات لعام 1991 . ******* البيانات لعام 1992 . ** البيانات لعام 2004 . *** البيانات لعام 2001 . **** البيانات لعام 2000 . ***** البيانات لعام 2002 . ****** البيانات لعام 1999 .

المصادر : مصادر الملحق (10/2)- أ

"تابع" ملحق (10/2) : معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(ج) دليل المساواة (*) بين الجنسين في التعليم

	دليل المساواة بين الجنسين في التعليم					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
	1990	2003	1990	2003	1990	2003
الأردن	1.01	1.00	1.04	1.02	...	1.12
الإمارات	0.97	0.97	1.14	1.04	3.00	2.52
البحرين	1.00	1.00	1.03	1.06	1.40	1.83
تونس	0.89	0.96	0.79	1.08	0.70	1.30
الجزائر	0.85	0.92	0.80	1.08	0.53	0.70
جيبوتي	0.71	0.79	0.65	0.69	0.50	1.00
السعودية	0.87	0.96	0.81	0.90	0.92	1.43
السودان	0.75	0.88	0.78	0.84	1.00	0.93
سورية	0.90	0.95	0.73	0.92	0.64	0.72
الصومال	0.52	...	0.53	0.53	...	0.31
العراق	0.85	0.83	0.64	0.70	...	0.56
عُمان	0.91	0.99	0.78	0.96	1.00	1.67
فلسطين	...	1.00	...	1.06	...	1.03
قطر	0.94	0.97	1.10	1.04	2.87	2.67
الكويت	0.95	1.01	0.98	1.06	1.78	2.31
لبنان	0.96	0.97	1.07	1.09	0.93	1.20
ليبيا	0.94	1.00	1.03	1.06	0.83	1.09
مصر	0.85	0.95	0.81	0.93	0.55	0.66
المغرب	0.69	0.90	0.73	0.84	0.62	0.83
موريتانيا	0.74	0.98	0.47	0.80	0.16	0.33
اليمن	0.40	0.69	0.21	0.45	0.29	0.29

(*) دليل المساواة : معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور .

المصدر : مصادر الملحق (10/2) - أ.

ملحق (11/2) : الإنفاق على التعليم

	الانفاق العام على التعليم							
	% من الناتج القومي الإجمالي				% من الإنفاق العام الإجمالي			
	1970	1980	1990	2003-1996	1970	1980	1990	2003-1996
الأردن	3.7	6.6	7.0	5.0	9.3	14.4	17.1	20.6
الإمارات	...	1.3	1.7	* 3.1	...	…	14.6	22.5
البحرين	...	2.9	5.0	3.1	...	9.4	14.6	11.4
تونس	7.1	5.4	6.2	** 7.0	23.2	16.4	13.5	** 28.8
الجزائر	7.9	7.8	5.5	5.1	31.6	24.3	21.1	16.4
جيبوتي	...	…	…	3.4	...	…	10.5	…
السعودية	3.5	4.1	6.0	9.3	9.8	8.7	11.7	22.8
السودان	...	4.3	…	* 0.8	...	9.1	…	* 3.5
سورية	3.9	4.6	4.3	3.5	9.4	8.1	17.3	17.4
الصومال	1.0	*** 1.0	…	…	7.6	*** 8.7	…	…
العراق	...	3.0	…	…	...	…	…	…
عُمان	...	2.1	3.5	4.6	...	4.0	7.2	* 8.8
فلسطين	...	…	…	…	…	…	…	…
قطر	3.3	2.6	3.4	2.9	8.9	7.2	…	10.5
الكويت	4.2	2.4	3.5	4.7	11.2	8.1	3.4	14.0
لبنان	...	…	…	2.7	...	13.2	…	12.3
ليبيا	4.5	3.4	…	…	17.4	…	…	…
مصر	4.8	5.7	3.8	5.2	15.8	*** 9.4	…	14.7
المغرب	3.5	6.1	5.5	6.6	16.6	18.5	26.1	26.4
موريتانيا	...	…	…	3.6	…	…	…	16.6
اليمن	...	…	…	7.0	…	…	…	20.5

* البيانات لعام 2004 . ** البيانات لعام 2005 . *** البيانات لعام 1981 .

المصادر : 1) مصادر وطنية.

2) اليونسكو، "كتاب الإحصاء السنوي 1999" وقاعدة المعلومات، يناير 2006.

3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، أعداد مختلفة.

ملحق (12/2) : الاتصالات والمعلومات فى الدول العربية
(2003)

	الصحف اليومية لكل 1000 من السكان	أجهزة الراديو لكل 1000 من السكان	أجهزة التليفزيون لكل 1000 من السكان	خطوط الهاتف الأساسى لكل 1000 من السكان	أجهزة الحاسب الشخصي لكل 1000 من السكان	إشتراكات الكيبل لكل 1000 من السكان	خطوط الهاتف النقال لكل 1000 من السكان	الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والإتصال من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والإتصال للشخص الواحد بالدولار الأمريكي	عدد مشتركى الإنترنت لكل 1000من السكان	سعر الإشتراك في الإنترنت (لمدة إستخدام 20 ساعة) بالدولار الأمريكي	(%) سعر الإشتراك في الإنترنت من متوسط الإستثمار القومي الإجمالي للشخص الواحد بالدولار الأمريكي
الأردن	74	372	177	114	44.7	...	242	8.8	164.0	81	26.0	18.0
الإمارات	156	309	252	281	129.0	...	736	...	...	275	13.0	0.8
البحرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونس	19	158	207	118	40.5	...	192	5.2	132.0	64	17.0	10.4
الجزائر	27	244	114	69	7.7	0.0	46	...	...	16	18.0	12.4
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	59	326	265	155	130.2	0.3	321	2.5	239.0	67	35.0	4.9
السودان	26	461	386	27	6.1	0.0	20	...	...	9	161.0	550.8
سورية	20	276	182	123	19.4	0.0	65	...	...	...	55.0	58.6
الصومال	1	60	14	10	...	...	3	...	...	9	...	...
العراق	19	222	...	28	8.3	...	3	...	...	1	...	...
عُمان	29	621	553	84	35.0	0.0	229	...	...	71	24.0	3.8
فلسطين	...	...	148	87	36.2	...	133	...	...	40	25.0	32.8
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	374	570	418	198	162.8	...	578	1.7	304.0	228	25.0	2.0
لبنان	63	182	357	199	80.5	29.9	227	...	...	117	37.0	11.1
ليبيا	14	273	...	136	23.4	...	23	...	...	29	19.0	3.8
مصر	31	339	229	127	21.9	0.0	84	1.2	15.0	39	5.0	4.5
المغرب	30	243	167	40	19.9	...	243	5.6	82.0	33	25.0	25.5
موريتانيا	0	148	44	14	10.8	...	128	...	...	4	39.0	113.1
اليمن	15	65	308	28	7.4	...	35	...	...	...	31.0	75.3

المصدر : - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، 2005.

ملحق (13/2) : البحث و التطوير فى الدول العربية

	العلماء فى مجالات البحث و التطوير لكل مليون نسمة	التقنيون فى مجالات البحث و التطوير لكل مليون نسمة	الإنفاق على البحث و التطوير (% من الناتج المحلى الإجمالى)	عدد براءات الاختراع المقدمة
	2002-1996	2002-1996	2002-1996	2002
الأردن	1977	728	...	...
الإمارات	...	...	...	89666
البحرين	...	...	...	...
تونس	1013	34	0.63	72604
الجزائر	...	...	...	88881
جيبوتي	...	...	...	...
السعودية	...	...	...	613
السودان	...	...	...	177338
سورية	29	24	0.18	30
الصومال	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...
عُمان	...	...	...	75825
فلسطين	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...
الكويت	73	180	0.20	
لبنان	...	...	...	104
ليبيا	361	493	...	...
مصر	...	...	0.19	1425
المغرب	...	...	...	89300
موريتانيا	...	...	...	...
اليمن	...	...	...	...

المصدر : البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، 2005 .

ملحق (14/2) : الإتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			معدل الخصوبة الإجمالي			معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)			معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)		
	1970	1980	2004	1970	1980	2004	1970	1980	2003	1970	1980	2003	1985- 2003	1970	1980	2004	1970	1980	2004
الأردن	51.0	…	29.0	54.0	…	72.0	...	6.8	3.5	16.0	...	* 5.0	40.3	...	41.0	24.0	107.0	…	29.0
الإمارات	35.0	30.0	14.6	60.7	68.0	79.3	6.5	5.4	2.2	10.9	5.0	1.4	3.0	86.8	55.0	8.7	83.0	…	10.6
البحرين	39.0	…	18.2	61.8	…	75.0	6.5	…	2.6	8.5	...	3.0	46.0	64.2	42.4	9.0	93.0	…	11.0
تونس	39.0	35.0	16.8 **	53.7	62.0	73.8 **	6.4	5.2	2.0 **	13.6	9.0	5.9 **	57.0	121.2	69.0	19.5 **	201.0	100.0	25.0
الجزائر	48.7	42.0	20.7	53.0	59.0	74.8	7.4	6.7	2.5 **	16.2	12.0	* 4.4	140.0	139.2	98.0	35.0	192.0	139.0	30.4
جيبوتي	49.5	…	34.7	40.0	…	53.0	6.6	…	5.6	21.9	...	18.0	520.0	158.8	136.4	101.0	241.0	…	126.0
السعودية	47.8	43.0	25.4	51.8	61.0	72.8	7.3	7.3	*3.3	17.8	9.0	*4	12.0	119.0	65.0	19.4	185.0	85.0	22.8
السودان	47.0	45.0	32.7	42.6	48.0	54.0	6.7	6.5	4.3	20.8	17.0	12.0	* 509.0	118.0	94.0	68.0	177.0	145.0	91.0
سورية	47.0	46.0	28.3	55.5	62.0	74.0	7.7	7.4	3.3	13.4	9.0	4.0	65.0	95.6	56.0	15.0	129.0	73.0	16.0
الصومال	50.0	49.8	45.1	...	…	47.0	7.0	7.0	7.2	23.7	22.0	18.0	1100.0	157.8	145.4	133.0	...	…	225.0
العراق	48.0	41.0	34.6	55.0	62.0	59.0	7.1	6.4	4.7	15.5	9.0	9.0	290.0	102.0	80.0	102.0	127.0	95.0	125.0
عُمان	49.8	50.0	24.0	49.3	57.5	74.3	8.4	10.1	* 3.2	21.1	13.3	* 2.6	23.0	118.8	64.0	10.0	200.0	86.0	11.0
فلسطين	50.0	…	38.6	...	...	72.0	…	…	5.6	19.0	...	* 4.1	120.0	...	...	22.0	...	...	24.0
قطر	33.6	…	17.3	60.9	…	73.0	6.8	…	3.2	12.6	...	4.0	10.0	68.2	41.2	18.0	93.0	…	21.0
الكويت	45.5	37.2	19.0	65.9	71.0	77.0	7.1	5.3	2.2	5.0	3.6	* 1.8	9.0	39.0	27.2	9.0	59.0	35.0	12.0
لبنان	34.8	30.1	19.1	64.1	65.0	72.0	5.4	4.0	2.2	10.3	9.0	* 4.6	100.0	49.6	48.0	27.0	50.0	12.0	31.0
ليبيا	49.2	46.0	23.2	51.5	60.0	74.0	7.5	7.3	3.0	15.6	12.0	4.0	77.0	122.2	70.0	18.0	160.0	80.0	20.0
مصر	39.8	38.9	25.0	50.9	56.0	70.0	5.9	5.1	* 3.2	17.7	13.0	* 6.3	69.0	158.0	120.0	20.0	235.0	175.0	36.0
المغرب	46.6	38.0	23.0	51.6	58.0	70.0	7.0	5.4	2.7	16.4	12.0	6.0	230.0	128.4	99.0	38.0	187.0	152.0	43.0
موريتانيا	45.1	43.0	43.0	42.5	47.0	53.0	6.5	6.3	* 4.6	22.2	19.0	14.0	750.0	148.0	120.0	78.0	250.0	175.0	125.0
اليمن	53.1	53.0	40.6	40.9	49.0	61.0	7.7	7.9	6.2	23.0	19.0	9.0	366.0	186.0	141.0	82.0	303.0	198.0	111.0

* البيانات لعام 2004 . ** البيانات لعام 2005 .

المصادر : 1) مصادر وطنية.

2) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات.

3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، أعداد مختلفة.

4) اليونيسيف، قاعدة المعلومات، فبراير 2006.

ملحق (15/2) : المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة (%) 2002	الإنفاق العام على الصحة (%) 2002	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%) 2002		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%) 2004 - 1990			عدد الأطباء لكل 100,000 نسمة	عدد الممرضات لكل 100,000 نسمة			عدد السكان مقابل كل سرير	
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	1970	1990 - 2004	1980 - 1990	1995 - 2003	1970	1990 - 2003
الأردن	9.3	12.5	46.1	53.9	98	95	97	40	200	…	275	887	568
الإمارات	3.5	7.6	71.7	28.3	...	...	100	91	200	…	364	…	484
البحرين	2.9	9.5	72.0	28.0	...	...	100	43	171	270	363	230	371
تونس	* 5.7	7.5	* 32.2	* 67.8	...	...	93	17	88	294	** 292	409	** 568
الجزائر	4.3	9.1	74.0	26.0	100	95	98	12	80	…	298	352	476
جيبوتي	6.3	10.1	52.9	47.1	…	…	…	30	14	138	74	157	378
السعودية	4.3	11.6	77.1	22.9	100	88	97	13	140	304	297	847	488
السودان	4.9	6.3	20.7	79.3	...	...	66	7	20	…	60	921	1312
سورية	5.1	6.5	45.8	54.2	96	84	90	26	140	…	154	1007	804
الصومال	2.6	4.2 ***	44.6 ***	55.4 ***	…	…	…	3	4	36	19	981	1472
العراق	3.2 ***	0.7	16.9	83.1	97	78	93	31	50	…	64	513	667
عُمان	2.1 ****	7.3	80.7 ***	19.3 ***	100	94	96	11	164	…	370 **	…	555
فلسطين	8.6 *****	...	...	...	...	...	...	…	80	…	142	…	714 **
قطر	1.5	6.8	78.2	21.8	100	...	100	51	243	537	380	181	505
الكويت	3.8	5.6	75.2	24.8	100	...	100	95	150	443	398	207	467
لبنان	11.5	9.1	30.1	69.9	98	85	95	77	330	…	118	230	360
ليبيا	3.3	5.0	47.2	52.8	100	85	95	37	130	…	500	262	233
مصر	3.9 ***	6.0	36.6	63.4	100	99	99	53	223	79	274 **	459	465 **
المغرب	4.6	4.9	32.8	67.2	100	50	70	8	50	…	90	678	1141
موريتانيا	3.9	10.1	74.2	25.8	...	...	63	6	10	44	12	2907	1429
اليمن	3.7	3.5	27.2	72.8	80	30	50	3	20	55	43	1235	1589

* البيانات لعام 2005 . ** البيانات لعام 2004 . *** البيانات لعام 2001 . **** البيانات لعام 2003 . ***** البيانات لعام 1998 .

المصادر : 1) مصادر وطنية.

2) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات، يناير2006.

3) منظمة الصحة العالمية , قاعدة المعلومات ، يناير2006 .

4) تقرير موارد العالم 98-1999 .

ملحق (16/2) : السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم (أ)

(نسب مئوية)

	مياه شرب آمنة						صرف صحي ملائم					
	1990			2002			1990			2002		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأردن	99	92	97	91	91	91	100	95	98	94	85	93
الإمارات	98	98	98	* 100	...	...	100	77	95	* 100	...	...
البحرين	...	100	...	** 100	...	...	100	...	...	** 100	...	** 100
تونس	94	61	80	100	*** 90	*** 97	97	48	76	*** 80	62	...
الجزائر	91	64	78	92	80	87	99	80	91	99	82	92
جيبوتي	...	...	78	82	67	80	...	...	...	55	27	50
السعودية	100	74	95	**** 100	**** 64	**** 95	100	30	86	**** 100	**** 100	**** 100
السودان	86	60	67	78	64	* 60	87	48	58	50	24	34
سورية	...	...	79	94	64	79	...	...	...	97	56	77
الصومال	...	28	31	32	27	29	...	...	...	47	14	25
العراق	92	44	78	97	50	81	85	37	70	95	48	80
عُمان	...	...	77	** 76	** 65	** 73	98	61	84	97	61	89
فلسطين	...	...	85	* 82	* 81	* 81	...	...	37	* 99	* 99	* 99
قطر	...	...	100	* 100	...	* 100	...	...	100	* 100	...	* 100
الكويت	100	...	100	* 100	...	* 100	100	…	100	* 100	...	* 100
لبنان	96	88	94	100	100	100	...	...	...	100	87	98
ليبيا	72	68	71	72	68	72	97	96	97	97	96	97
مصر	97	91	94	100	97	98	96	80	87	84	56	68
المغرب	94	58	75	99	56	80	95	31	62	83	31	61
موريتانيا	34	40	37	63	45	56	44	19	30	64	9	42
اليمن	85	60	66	74	68	69	80	27	39	76	14	30

(أ) معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع) .

* البيانات لعام 2004 . ** البيانات لعام 2003 . *** البيانات لعام 2005 . **** البيانات لعام 2000 .

المصادر : 1) مصادر وطنية.

2) تقرير موارد العالم 98-1999 .

3) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات.

4) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، التقرير السنوي للمدير العام - 1999.

ملحق (17/2) : العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة منوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)			نسبة الأطفال الذين يعملون (%) (بين 5-14 سنة)			معدل البطالة (%)		النسبة المئوية للقوى العاملة					
												الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2004	2004-1995	1970	1980	2004	2003-1999			1999-1995	2003-2000	1995	2004	1995	2004	1995	2004
							ذكور	إناث	جملة								
مجموع الدول العربية	**35.1**	**36.8**	**3.2**	**24.9**	**26.0**	**31.1**						**33.6**	**28.9**	**19.3**	**16.9**	**47.1**	**54.2**
الأ ر د ن	28.3	36.4	5.5	14.0	14.7	26.1	…	…	…	…	13.7	13.0	10.1	9.4	7.4	77.6	82.5
الإمـــارات	55.6	63.2	9.8	4.0	5.1	15.4	…	…	…	1.8	2.3	6.2	4.0	16.0	15.2	77.8	80.8
البحريـــن	45.5	49.7	3.1	5.0	10.9	23.3	6	3	5	…	3.1	1.5	0.9	29.9	25.1	68.6	74.0
تونـــس	37.2	42.4	2.6	24.0	28.9	33.0	…	…	…	15.7	14.3	26.5		30.2	27.5	43.3	49.4
الجزائـــر	30.3	37.2	3.5	19.0	21.4	30.7	…	…	…	27.9	27.3	25.4	23.3	23.0	18.4	51.6	58.3
جيبوتـــي	49.1	46.2	2.5	49.4	50.3	* 45.6	…	…	…	…	…	80.4	77.0	2.9	6.4	16.7	16.6
السـعودية	34.9	38.0	3.4	5.0	7.6	21.0	…	…	…	4.3	5.2	13.9	7.4	12.8	7.9	73.3	84.7
الســودان	39.7	41.1	2.8	26.0	26.9	30.5	14	12	13	…	17.0	65.4	57.4	9.8	8.1	24.8	34.5
ســورية	30.8	35.1	4.1	21.0	23.5	28.2	10	6	8	…	11.7	30.5	26.2	30.8	24.4	38.7	49.4
الصومـال	34.9	* 42.5	** 3.5	43.9	43.4	* 43.4	29	36	32	…	…	…	…	…	…	…	...
العـــراق	26.0	27.0	3.6	16.0	17.3	21.2	11	5	8	…	28.1	12.8	8.3	24.6	20.3	62.6	71.4
عُمـــان	36.2	44.8	3.8	6.0	6.2	21.0	…	…	…	…	…	41.2	33.5	12.6	8.1	46.2	58.4
فلســطين	...	…	…	...	…	13.2	…	…	17	23.5	25.6	…	...	…	...	…	...
قطـــر	59.3	51.1	1.8	4.0	6.7	18.4	…	…	…	2.3	3.9	1.7	1.2	8.1	11.3	90.2	87.5
الكويـــت	47.5	58.7	8.5	8.0	13.1	24.4	…	…	…	0.7	1.1	2.1	1.7	7.4	6.3	90.5	92.0
لبنـــان	30.2	36.6	3.3	18.0	22.6	30.4	8	4	6	…	8.4	5.2	2.9	35.2	29.9	59.6	67.2
ليبيـــا	31.4	31.4	3.3	16.0	18.6	25.1	…	…	…	…	11.7	8.1	4.6	21.2	19.4	70.7	76.0
مصـــر	37.9	40.6	2.9	24.0	26.5	31.7	6	5	6	11.3	11.0	37.0	30.8	24.0	21.5	39.0	47.7
المغـــرب	39.4	42.4	2.5	29.0	33.5	35.3	…	…	…	13.9	11.9	40.2	33.1	21.6	19.7	38.2	47.2
موريتانيـا	45.5	44.5	2.8	46.0	45.0	43.7	…	…	10	…	…	54.1	51.9	5.3	4.9	40.6	43.2
اليمـــن	29.9	31.2	3.9	25.0	32.5	29.0	…	…	…	…	11.5	55.3	46.4	11.4	8.2	33.3	45.4

- توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام 2004 تقديري.

* البيانات لعام 2003 . ** المعدل للفترة (1995 - 2003).

المصادر : 1) الملحقان (4/3) و (4/4) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد متفرقة .

2) مصادر وطنية .

3) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة المعلومات، فبراير 2006.

4) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1999، الكتاب السنوي للانتاج، العدد 53، وقاعدة المعلومات 2005.

5) الإسكوا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الإجتماعية، العدد الخامس 2002.

6) اليونيسيف , قاعدة المعلومات , يناير 2006 .

ملحق (18/2) : بعض مؤشرات التطورات الإجتماعية العربية

المؤشـــر	السنــة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2003	54.7	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2003	36.3	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2003	3.1	%
الأمية بين البالغين	2003	35.9	%
الأمية بين الشباب	2003	18.7	%
الأمية بين الإناث البالغات	2003	46.9	%
الأمية بين الإناث الشابات	2003	24.2	%
فجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين البالغين	2003	0.71	
فجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين الشباب	2003	0.87	
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2000-2001	77	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2000-2001	73	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2000-2001	0.9	
معامل التعليم	2001	0.63	
العمر المتوقع عند الولادة	2003	67	سنة
نسبة الذكور الذين يتوقع أن يعيشوا إلى سن 65 سنة من كل مائة ذكر	2000- 2005	66.3	%
نسبة الإناث الذين يتوقع أن تعيشن إلى سن 65 سنة من كل مائة أنثى	2000- 2005	73.3	%
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2000- 2005	3.7	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2003	48	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2003	61	طفل
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2002	84	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2001	94	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2000	76	%
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2002	66	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2001	96	%
متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء	2002	1946	ك. و. س.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة .